(10)

أزمـة العـراق...

غياب الرؤية والتخطيط والإدارة

❖

سماحة السيد عمار الحكيم

رئيس المجلس الأعلى الإسلامي في العراق

❖

■ تشرين الاول 2013م ■

التقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ - صدق الله العلي العظيم-

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، وصحبة الأخيار المنتجبين.

سماحة السيد بحر العلوم، سماحة السيد الحكيم، أصحاب المعالي والسيادة والأخوة الأكاديميين والمثقفين والإعلاميين، الأخوات الفاضلات، سيداتي سادتي، سلامٌ من الله عليكم ورحمته وبركاته.

ملتقى الثلاثاء يطفئ الشمعة الأولى

نرحب بكم أجمل ترحيبٍ في ملتقاكم الشهري، وفي مثل هذه الأيام من العام الماضي تأسَّس هذا الملتقى، ونحن فخورون بهذا الإنجاز، وفي مطلع العام الثاني نأملُ أن تستمر هذه الملتقيات، وأن تكون بداية إطلالة هذا العام بسماحة السيد الحكيم.

والواقع كأيِّ عملٍ سياسيٍّ في مثل هذه المنعطفات التي تواجهها الدولة العراقية، كان لهذا الملتقى صدى إيجابياً لدى النخب السياسية والثقافية خلال العام الماضي لأسبابٍ متعددةٍ منها الأزمة السياسية التي ما زالت ملحّة، فتفرض حاجةً ماسةً لمثل هذه الملتقيات من أجل إنضاج الحوار بين النخب السياسية العراقية.

لقد انفتح هذا الملتقى على الطيف السياسي الواسع، وتفضَّلتْ علينا قيادات الكتل السياسية وشاركت في إحيائه.

والقضية الأخرى هي الحضور النخبويّ المتنوع من العراقيين، والالتزام بثوابت الحوار وايقاعاته ضمن رؤى استراتيجية تؤكِّد على الكليات من دون الدخول إلى الجزئيات.

ولذلك نحن سعداء باستمرار هذا العمل بين النخب العراقية لتوسيع آفاق الحوار بما يسهم في حلّ المشاكل العالقة، أولاً لتشخيص أسباب هذه الأزمات، وثانياً للبحث عن آفاق الحل.

إضافةً إلى هذا الملتقى، توجد حلقاتٌ نقاشيةٌ أيضاً تُفعَّلُ في هذا المجال، ففي نهاية شهر رمضان انعقدت حلقةٌ نقاشيةٌ جيدةٌ لمناقشة قانون الانتخابات بمشاركة خبراء عراقيين، كما توجد نيةٌ لعقد حلقةٍ نقاشيةٍ أخرى لتطوير التعليم العالي في الشهر القادم ضمن المبادرة التعليمية في وزارة التعليم العالي. وكل هذه الفعاليات تحاول أن تصبّ في جهةٍ واحدةٍ، وهي تفهُّم المشاكل التي تواجه عملية البناء في العراق، خاصةً الأزمة السياسية فيه.

لذلك لكم الشكر جميعاً، والشكر موصولٌ أيضاً للسادة الذين تفضلوا علينا بالحضور في هذا الملتقى وللحضور الكريم.

الإرهاب يتعملق بالعراق

نأمل أن تكون المساهمة فاعلة، خاصةً في محورٍ حرجٍ يمرُّ به العراق

هذه الأيام، إذ تعصف بالعراق موجاتٌ إرهابيةٌ عاتية تشير إلى تدهور الوضع الأمني وانتكاسه بشكلٍ كبير، فقد استُبيح الدم العراقيّ بعملياتٍ مسلحةٍ منسّقةٍ وبالجملة، حتى أصبح من الصعب استذكارها لسعة حجمها وانتشارها وكثرة ضحاياها. ولم تسلم منها بقعةٌ واحدةٌ من العراق، فهي كارثةٌ بكل ما تعنيه الكلمة، وأحداث بغداد يوم أمس وأربيل قبل يومين هي صورةٌ واضحةٌ عنها.

الإرهاب يستهدف جميع العراقيين دون استثناء

إذا لم يقف السياسيون وقفةً جادة، لن نسلم من سياقات الأمور، ومما لاشك فيه أنّ استفحال هذا الإرهاب في البلاد هو نتيجة استمرار الخلافات السياسية. فقد وجدت القوى الإرهابية الثغرات في الصراع السياسي العراقي، وكثرت عملياتها في الآونة الأخيرة، يجب أن تصبح لدى النخب السياسية المتصدية في العملية السياسية رؤى سياسيةٌ واضحة، لستستمر مثل هذه العمليات التي تحاول زعزعة الأمن والاستقرار ووحدة البلاد. في هذه الأُمسية نتمنى أن نلقي الضوء على هذه الأزمة السياسية المستفحلة في البلاد، وسيكون ضيف الملتقى سماحة السيد عمار الحكيم.

ضيف الملتقى

السيد الحكيم رئيس المجلس الإسلامي الأعلى العراقي، وزعيم تيار شهيد المحراب، ولستُ بحاجةٍ إلى التعريف بهذه الشخصية القيادية التي تحمل في رؤاها تاريخاً من العلم والجهاد والسياسة والزعامة، فهو نتاج مدرسة النجف، وسليل المرجعية الدينية، وحفيد المرجع الديني الأعلى الراحل الإمام السيد الحكيم، وقد تربّى على أفكار شهيد المحراب السيد محمد باقر الحكيم ومنهجيته، ورَفَد من جهاد وإخلاص وحنكة عزيز العراق، وشكّل هذا التاريخ منعطفاً لمواصلة حراكه الوطني.

لعلّي لا أجانب الحقيقة إذ أقول إنّ السيد الحكيم من أبرز القيادات السياسية في العراق، في تواصله وتفاعله مع هموم الناس وهموم البلاد، من خلال ملتقاه الأربعائي الأسبوعي، ومن خلال زياراته الميدانية ومؤسساته المتعددة، على مدى ثلاث سنواتٍ وأكثر، يستشعر المواطن ذلك، ويجد في هذه الحركة أنّ هناك رؤيةً استيراتيجيةً في مواقفه وخطابه تستند إلى ركائز سياسيةٍ واجتماعيةٍ وثقافيةٍ ودينية.

الاعتدال والوسطية

هو مؤمنٌ بمنهج الاعتدال والوسطية والتواصل السياسي مع القوى السياسية كافة، في اتجاه وحدة الكلمة وتوحيد الصف، ولعلّ نجاحه في بداية صيف هذا العام بجمع الفرقاء السياسيين هو خير مثالٍ لمثل هذا التوجه.

وهو أيضاً يؤمن بدور الشباب في رسم المستقبل السياسي في العراق، وتأسيس حركةٍ داعمةٍ تعطيهم الاهتمام والرعاية، وقد بانت أولى ثمارها في خطاباتٍ مؤثّرة وفعالياتٍ متنوعةٍ قابلةٍ للتطور والاتساع.

السياسات والبرامج الهادفة

ولعلّ حركته في الانتخابات المحلية الأخيرة، ومبادرته في طرح سياساتٍ وبرامج خدميةٍ مدروسةٍ تتناسب وخصوصية كل محافظة، تشير إلى تبنيه رؤيةٍ علميةٍ اقتصاديةٍ في بناء العراق وإعماره.

وتميَّز السيد الحكيم بخطابة السياسي المعتدل، ليس فقط على المستوى الوطني بل على المستوى الإقليمي والدولي، ورفده بالمواقف السياسية المعتدلة تدفع باتجاه التوازن ومحاولة إبعاد العراق عن سياسة المحاور.

الدور المؤمل

المجلس الأعلى بوصفه تياراً إسلامياً له نضاله ضد الاستبداد والطغيان، وله مساهمةٌ فاعلةٌ كشريكٍ أساسيٍّ في وضع اللبنات الأساسية لبناء العراق الجديد، وكتلته النيابية (المواطن) والمقاعد التي حصدتها في انتخابات المحافظات الأخيرة، وما تراهن عليه الكتلة في الانتخابات التشريعية القادمة، كل ذلك له الدور المؤمل في إرساء قواعد الدولة المدنية الحافظة لحقوق الإنسان، والمحققة لحقوق المواطنة، والقادرة على حفظ وحدة العراق وشعبه.

على كل حال، في ظلّ تعملق الإرهاب في بلدنا والتدهور الأمني والشدّ الطائفي واستمرار الأزمات السياسية والتوتر القائم وسخونة الأوضاع الإقليمية، يبقى الحديث مع السيد الحكيم عن الأزمة وآفاق الحلّ مهمّاً، فلنستمع إلى رؤيته. وأنا على قناعةٍ بأنّ هذه الجلسة ستكون لها إضافةٌ نوعيةٌ إلى ما قاله الإخوة من القيادات السياسية في الفترة الماضية. فأهلاً وسهلاً بضيفنا الكريم وأهلاً بكم أيها الحضور المبارك.

القسم الأول
غياب الرؤية والتخطيط والإدارة
المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين.

السادة الأفاضل والسيدات الكريمات، سماحة السيد بحر العلوم، أصحاب السعادة والسيادة والسماحة والفضيلة، الأعزاء الكرام جميعاً، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

■ أهمية الملتقيات

أُعرِب عن سعادتي وسروري بهذه الفرصة للِّقاء والحديث والحوار مع هذا الجمع الخير الطيب، وشكراً لأخينا العزيز الدكتور السيد إبراهيم بحر العلوم لهذه الرعاية والاهتمام بعقد مثل هذا الملتقى، ونحن بأمسِّ الحاجة لمثل هذه الملتقيات والمنتديات، التي نجتمع فيها لنتدارس همومنا المشتركة.

فالرأي الواحد والفكر الواحد والقراءة الواحدة لن تستطيع إطلاقاً في بلدٍ متنوعٍ ومتعددٍ كالعراق أن تكون بلسماً أو تعالج الجراح التي نعيشها ويئنّ منها شعبنا، والشكر متوصولٌ لمعاليه لهذا الجهد المتواصل، ولهذه الفرصة التي أُتيحَت، ويشرّفني أن أكون معكم في رحاب إطفاء الشمعة الأولى لهذا الملتقى وأن أساهم فيه.

ولابدّ لي أن أجدّد العزاء للضحايا والشهداء الذين سقطوا في بغداد وفي أربيل وفي مناطق أخرى من بلادنا. ففي كلّ يومٍ جرحٌ جديدٌ ينزف، ونحن نتألم لسقوط هؤلاء الضحايا، ونتمنى أن نصل إلى اللحظة التي نسيطر فيها على الأوضاع، ونضع حداً لمثل هذا الاستنزاف البشري المستمر.

■ التحولات الإقليمية

أيُّها الأحبَّة، يُعقَدُ هذا اللقاء ونحن في ظلّ تحولاتٍ إقليميةٍ كبيرةٍ، فالواقع العربي والإقليمي يشهد تحولاً كبيراً.

توجد أنظمةٌ انهارت، وشعوبها تبذل جهداً لتنظيم أوضاعها الداخلية، وتوجد دولٌ تعيش مخاضاتٍ عسيرة، ولعلَّ بعض الدول تقترب من أن تشهد بعض العواصف التي ألمَّت بمنطقتنا بشكلٍ عام. وفي ظلّ هذه التحولات والمفاجآت التي نشهدها، تطور الملف السوري والملف الإيراني والملفات الأخرى بطريقةٍ دراماتيكيةٍ وبعيدةٍ عن التوقعات وبسرعةٍ فائقةٍ وكبيرة. العراق ليس جزيرةً في محيط، بل هو جزءٌ من هذه المنظومة الإقليمية، يتأثَّر بها

ويتفاعل معها وينفعل بها، ومن الطبيعي أن نتصور الواقع العراقي ونقيِّمه ونحلِّله في ظلّ مثل هذا التطور الإقليمي والتحولات الكبيرة في المنطقة، حينما ننظر نظرةً نقديةً إلى واقعنا العراقي نرى الجزء الفارغ من الكأس، وهذا طبيعيٌّ في مثل هذه اللقاءات النخبوية. فنحن لا نجتمع لنستذكر عناصر قوتنا، إذ إنها واضحةٌ ومعروفة، ويجب أن تتراكم، ولكن فلننظر إلى الإشكاليات، ولنحدِّد المسارات المطلوبة لمعالجتها.

■ الإنجاز لا يتناسب مع الإمكانات

قد يبدو أنّ الإشكاليات والتلكؤات موجودةٌ على أكثر من صعيد، فنحن نجد اختراقاتٍ مستمرةً في عندما ننظر إلى الملف الأمني، وقد أصبح الإرهاب يستعيد موقعه ودوره، حتى في المساحات التي طُرِدَ منها في المدَّة السابقة، وأُبعِدَ عنها، وكأن المبادرة عادت إلى الإرهاب، وأجهزة الأمن الحكومية أصبحت في موقع ردِّ الفعل على العمل الإرهابي.

وعلى المستوى السياسي، توجد إشكالياتٌ وطموحاتٌ معروفةٌ للجميع تفاعلت في وقتنا، وقد تنحسر النظرة في وقتٍ آخر، ولكنَّ النفوس تحمل في طيَّاتها الكثير من الملاحظات.

وفي الواقع الخدمي التنموي والاقتصادي، الكل يستشعر أنّ الفرص المتاحة أكبر من المنجزة، والإمكانات والميزانيات الضخمة والثروات والانفتاح العراقي اليوم على العالم، وفكُّ الحصار الطويل الأمد الذي استمر لأكثر من عقدين في هذا البلد يفتح فرصة السوق الواعدة والأبعاد الرحبة التي يُفترض أن تكون جاذبةً للاستثمار والمستثمرين، لكننا ندور في دائرةٍ مفرغة.

كذلك في ما يتعلق بعلاقتنا الإقليمية، ليس الودُّ بالمستوى الذي نتمناه، بل يخيم على تقديراتنا منطق المؤامرة، ولدى الدول الأخرى ملاحظاتٌ وهي تتحسس من تركيبتنا العراقية، وهذه التصورات ليست بالمستوى الذي نتطلَّع

إليه، فالدول تتعامل على أساس المصالح، لذا علينا أن نضع تصوراً يجعل من التعامل معنا مصلحةً للآخرين حتى نستطيع أن نمدَّ الجسور معهم، ونتعامل معهم.

وهكذا في واقعنا الشعبي، وفي كل مجالٍ من المجالات الأخرى، حينما نضع اليد لا نشعر أننا نحقِّق الإنجاز الذي كان يتمناه العراقيون وكنَّا نتمناه لأنفسنا بحيث ينسجم مع الفرص والثروات والإمكانات والعقود وغير ذلك.

■ ما هي خارطة الطريق؟

أين المشكلة؟ وما هو الحل؟ ومن أين نبدأ؟ وما هي خارطة الطريق؟ الاستمرار بالشكوى في كلّ اجتماعٍ وكلّ لقاءٍ لن يغير من الواقع شيئاً، والشكوى لغة العاجزين ونحن لسنا عاجزين. نحن نملك قدراتٍ كبيرةً بعقولنا وكفاءتنا وطاقاتنا وحضارتنا وثرواتنا وموقعنا الاستراتيجي في المنظومة العربية والإقليمية والدولية، ولكن علينا أن نحدِّد خارطة الطريق لنعرف من أين نبدأ وإلى أين ننتهي، وكيف نصل بالعراق إلى برِّ الأمان ونعالج هذه الإشكاليات التي تحيط بنا.

■ الرؤية العراقية الموحدة

أعتقد أنّ الخطوة الأساس التي يجب أن نبدأ بها هي الرؤية، ومن دون أن نصل إلى رؤيةٍ جامعةٍ بين العراقيين على ما ينبغي فعله، لا نستطيع أن نعالج المشكلة.

نحن لا نقضي وقتاً كافياً لتشكيل الرؤية الجامعة والموحّدة للعراقيين بما نحلم به تجاه العراق سياسياً وأمنياً وتنموياً، وكما أننا نشغل وقتاً طويلاً لمعالجة إشكالياتٍ ناجمةٍ عن غياب الرؤية أو تعدد القراءات، ونتدافع ونطفئ

نيراناً، ونعالج مرضى محروقين بالنار من دون أن نضع يدنا على النار.

الرؤية مسألةٌ مهمةٌ جداً، خصوصاً الرؤية الاستراتيجية. لا يكفينا أن نضع رؤيةً للعراق لمدة سنةٍ أو سنتين أو خمس أو عشر سنوات. فمن أجل أن تنتظم أمور مشروعٍ بحجم العراق، يجب أن نضع له رؤيةً أبعد من ذلك، وقد اقترحنا أن نركز على رؤية العراق في سنة 2040، نرى العراق بعد عشرين إلى أربعين عاماً على مستوى المحافظات وعلى مستوى الوطن.

■ التخطيط الاستراتيجي وسلم الأولويات

إذا وضعنا الرؤية سنصل إلى لغة تعبيرٍ استراتيجيٍ على مستوى التخطيط الاستراتيجي، ليس بالضرورة أن نقيمه بمفردنا، فالرؤية عراقيةٌ وذات شأنٍ سياديٍّ، والرؤية لا تُستورد ولكن التخطيط الاستراتيجي يمكن أن يساهم به الآخرون، وثمة شركاتٌ مختصةٌ بذلك كما يوجد خبراء عالميون يمكن أن يساهموا في وضع هذه الخطط الاستراتيجية للرؤية التي نضعها، حينئذ سينتظم سُلَّم الأولويات.

واحدةٌ من مشاكلنا اليوم هي أنّ المسؤولون في المحافظة، أو المسؤولون في إدارةٍ ما، يجدون أنفسهم أمام كمٍّ هائلٍ من المشاكل، وكلها تحتاج إلى حلول. لكن إمكانياتهم لا تسمح بحلها جميعاً. فننفق في كلّ حقلٍ مبلغاً ويتشتت المبلغ ويضيع الجهد دون أن نحصل على نتيجةٍ ملموسة. وهذا ما حصل خلال عشر سنوات، نداوي ونفكر بالآلام من دون أن نعالج معالجاتٍ حقيقية، فهذا الحلُّ ينفع فقط لإسكات الأطراف. ننفق الكثير ولا نحصل على نتائج كبيرة. نحتاج إلى أولوياتٍ محددة، التخطيط الاستراتيجي ينظم الأولويات ويدفع بعض الأمور المُلِحَّة إلى الواجهة والبعض الآخر يتشكل في سُلَّمٍ معين.

نبني في العراق مدناً رياضيةً وملاعب كبيرة، وهو أمرٌ حسنٌ والعراق

بحاجةٍ إلى هذه الأمور. لكنه بحاجةٍ إلى أمورٍ أخرى أهمّ من الملاعب، وفي هذا الشأن آلآفٌ من الأمثلة. نحن ندخل في مشاريع وننفق عليها وهي مهمةٌ، وضروريةٌ ومطلوبة، ولكن هل هي ضمن سُلَّم الأولويات؟

من المهم مراعاة هذه الأمور، فإذا انتظم سُلَّم الأولويات يمكن أن نضع خططاً وبرامج تفصيليةً ومشاريع محددةً تتناسب سياقاتها مع أولوياتنا، وبالتالي نعرف أننا نسير في طريقٍ واضح، ونخطو خطواتٍ واضحة.

عندما تكون لدينا مشاريع واضحةٌ مكتملةٌ يراها المواطن، سيشعر بالفعل أنّ لدينا خطةً ورؤية، وأننا نتقدّم، كما توجد مشاريع تسير بشكلٍ صحيح، وسيلعب المواطن دوراً في حمايتها ويطمأن بأن لديه فرصةً للحصول على ما يريد ولو في وقتٍ لاحق.

■ غياب الأدوات الكفوءة

نحتاج إلى أدواتٍ كفوءةٍ وقديرة، وأنا أعتقد، حتى في حال وجود المحاصصات، كان يمكن بشكلٍ أو بآخر أن نخلق مثل هذه الأمور، وكان يمكن أن نطالب الجهة التي يُخصَّصُ لها مشروعٌ ما، وزارةً أو مؤسسةً أو هيئة، أن ترشّح الكفوء المقنع الذي ينجح في اختياراته أمام لجانٍ مختصةٍ في هذا الشأن، ومن لا ينجح في هذا الأمر يُنحَّى.

وإذا كانت اللجان العراقية متهمةٌ بالانحياز، نأتي بأشخاصٍ وخبراء من خارج الحدود، حتى تنتظم البداية دائماً. تحتاج إلى إجراءاتٍ غير تقليدية، ونحتاج إلى أن نكون متواضعين ونقبل الواقع المؤلم، ومن يقول لا يوجد خبراء عراقيون، أقول له إنّ الخبراء موجودين.

كيف نضمن ألّا يعمل الخبير العراقي برأيه الخاص ويبعد أشخاصاً ويقرِّب أشخاصاً على أساس المحسوبية؟

فلنبدأ بالاستعانة بأشخاصٍ غير متهمين بالانحياز، لكي تطمئن النفوس

وتنتظم الأمور. نحتاج إلى أدواتٍ كفوءةٍ نظيفة، حتى لو كانت لدينا محاصصة، لكن على الجهات المعنية أن ترشّح من تتوفر لديه المواصفات المطلوبة ليتسنَّم هذه المناصب.

■ غياب المنظومة الإدارية

نحتاج إلى منظومةٍ إداريةٍ ناجحة، الخلل والمشكلة والأزمة في العراق إدارية، لكنها ليست أزمةً في الشأن الإداري أو في الدوائر التي تقوم بمعاملاتٍ إدارية، بل المشكلة الإدارية تكمن في كل المجالات؛ السياسة والأمنية والاقتصادية والخدمية وفي العلاقات. أزمة الإدارة إذاً تمتد إلى كل جوانب ومفاصل حياتنا السياسية والاجتماعية ومرافق الدولة المختلفة.

تعلمون أنّ منظومتنا الإدارية تربَّت على منهجٍ إداريٍّ خاطئٍ وفاشل، فالمناهج التعليمة التي تُدرّس اليوم في كليات الإدارة والاقتصاد عفى عليها الزمن، وخرجت عن حيّز الانتفاع في بلدانٍ أخرى. لقد استُبدِلَت بنظمٍ جديدةٍ تماماً، عند استخدام النفط بوصفه مصدراً للطاقة، تراجعت أسهم الفحم وأصبح من الماضي، وعندما انطلقت الفضائيات أصبح استخدام القنوات الأرضية من الماضي.

اليوم لو ربّينا شبابنا على الإدارة حتى يخططوا للتجربة والمشروع العراقيَّيْن، ولا يسمحوا له بالانطلاق من الواقع المر، عليهم أن يفهموا الإدارة التي لا تعني مجرّد تواقيع، ولا تعني إجراءاتٍ بيروقراطيةً شديدةً ومملةً وقاتمة.

كما أننا نحلّ مشاكلنا الأخرى بطريقةٍ خاطئة، فتتحول إلى مشاكلٍ إداريةٍ أخرى. لدينا مشكلة بطالة، ودائماً نعد بفرصٍ واعدةٍ ومشاريع، ونريد أن نحل كلّ مشاكل الناس، كمشاكلهم في التعيينات الحكومية، فنخسر نسبة ستّين في المئة من الموازنة، وكنا نخسر نسبةً أكبر في السابق. تطوّرت الموازنة الآن

بشكلٍ كبير، وازدادت التعيينات كثيراً أيضاً، وكل موظفٍ جديدٍ يريد مكاناً ومكتباً وعملاً.

كلّ موظفٍ جديدٍ يشكّل تعقيداً جديداً للمنظومة الإدارية فيضاف توقيعٌ جديدٌ على المواطن المسكين الذي أنهكته المعاملات، حتى البسيطة منها.

يجد المواطن عشرات ومئات التواقيع، ولا يصدّق أنَّ معاملةً استثماريةً تحتاج إلى حوالي 160 توقيعاً، كل هذه فرصٌ للفساد ومحطاتٌ للتضييق على الناس. نحن نخنق أنفسنا كدودة القز، وأعتذر عن هذه الصراحة. نحن نشدِّد على أنفسنا يوماً بعد يومٍ ونخنق أنفسنا في منظوماتٍ وتكهّناتٍ وانشطاراتٍ أميبيةٍ لوزاراتٍ ومؤسساتٍ ودوائر ولجانٍ وهيئات.

لمَ المنظومة الإدارية مترهلةٌ بهذا الشكل؟ ماذا نفعل بهذا العدد من الموظفين؟ لقد شكلت عبئاً على الدولة وصنعت مشاكل، أجلِس الموظف في بيته وأعطِه راتب رعايةٍ اجتماعية، هذا أفضل من أن تأتي به كموظفٍ فيبتلي به الشعب والأمة والمشروع والدولة، هذا ليس حلاً، هذا يزيد الأزمات الإدارية بشكلٍ كبيرٍ، ونحن ندرك جيداً حجم المشاكل في العراق.

لكن أعود لأقول إنّ الأزمة في العراق أزمةٌ في الإدارة، والمدخل لحل الأزمات يكمن في مراجعة ومعالجة هذه المشكلة.

وقد لفت انتباهي تقريرٌ علميٌّ يقول: في كل الشرق الأوسط، لا توجد كليّةٌ واحدةٌ في الإدارة والاقتصاد تدخل في التسلسل العالمي، حتى باقي الكليات لا تدخل في التسلسل العالمي، ولو بتسلسل رقم 150، وقد بيّنتُ هذا الأمر في مكانٍ آخر.

كما أنّ ابن أحد السادة في مجلس النواب العراقي شابٌّ واعد، قُبِل في أحد أهم كليات الإدارة في بريطانيا، وهذه الكلية تُنافس على الموقع العالمي الأول، وبعد جهدٍ جهيدٍ واختباراتٍ قُبل في هذه الكلية، وذهب ليُسجّل

ويعطي الوثائق. سأل موظفي الذاتية كم من طالبٍ عراقيٍّ في هذه الكلية؟ يريد أن يرى أصحابه، حنَّ قلبه لإخوانه، بحث الموظف وصُعق، وصُعق معه هذا الطالب، فمنذ تأسيس هذه الكلية منذ أكثر من مئة سنةٍ حتى اليوم، كان الشاب ثاني طالبٍ عراقيٍّ يدخلها، لماذا؟ أليست لدينا عقولٌ شبابيةٌ تستطيع الدخول إلى هكذا كليات؟ بلى، لكن ليست لدينا ثقافة أن نذهب إلى كلية إدارة، منذ طفولة الطالب ونحن نعلمه أن يدخل كلية طبٍّ أو هندسة، لدينا تخمةٌ من الأطباء والمهندسين، مع احترامي لهذه المهن وأهميتها، لكن لماذا لا نفكر بإرساله إلى كلية الإدارة والاقتصاد؟ لو فعلنا لتغير الأمر.

وبودّي أن أسأل وزارة التعليم العالي والسيد معالي الوزير: لدينا الآلاف من البعثات، كم واحد من المبتعثين ذهب لدراسة الإدارة؟ لا يُوجد توجّهٌ إلى الإدارة، وتبقى المشكلة قائمة.

وقد طلبتُ من مجالس المحافظات زيادة كمية الخريجين الأوائل من كلية الإدارة والاقتصاد، وتساءلتُ كم تكلّف إمكانات المحافظ إذا ما تمَّ إرسال الطلاب ليدرسوا الماجستير في إحدى الكليات العالمية المعروفة في الإدارة لسنتين، والطالب يكمل البكالوريوس، مع سنة دراسة لغات، ثم يحصل على شهادة الماجستير وبعد ثلاث سنواتٍ تأتينا في كل محافظةٍ ست أو سبع كفاءات، أناسٌ يفكرون بطريقةٍ مختلفة، وأتمنى إذا كانت وزارة التعليم تسمع مني هذا الرجاء أيضاً، أن تزيد حصة البعثات الدراسية في الإدارة.

■ العراق بحاجة إلى ثورة إدارية

نحتاج إلى ثورةٍ إدارية، ولا ثورة إداريةً بلا ثوار إداريين. هذا الأخ ينقل عن ولده يقول، دخلت إلى الكلية وصرت أقرأ قواعد مختلفةً عن التي كنا ندرسها، وأسأل الطلبة على يميني وعلى يساري. هذا مدير مبيعات فلان شركةٍ

عالميةٍ دوليةٍ عملاقة، وهذا مسؤول، لا يوجد طالب. هكذا ترسل هذه الشركات العملاقة عقولها وخبرائها ومسؤوليها، وتنفق عليهم مبالغ كبيرةً حتى يدرسوا الإدارة. فالاستثمار في هذه الأمور واضحٌ جداً، إذا كانت تكلفة دراسة الطالب في هذه الكلية 100,000 دولارٍ سنوياً، هذا الطالب عندما يتخرج قد يطرح فكرةً واحدةً يمكن أن تكون نتائجها مئات الملايين من الدولارات، فكرةٌ واحدةٌ قد تكون قادرةً على تغيير نمطٍ إداريٍّ معين.

■ أزمة الثقة

نحتاج إلى منظومةٍ إداريةٍ ناجحة، وهذا لا يتم إلا بثورةٍ إدارية، إذا أصحبت لدينا رؤيةٌ واضحةٌ واستراتيجية أولوياتٍ وبرامج وأدواتٌ كفوءةٌ ومنظومةٌ إداريةٌ ناجحة، ستأتي الثقة. فالثقة نتيجة، ليست سبباً، وهي جزءٌ من مشكلة، وأزمة الثقة جاءت بسبب تدافعنا في ما بيننا. يوجد تداخلٌ في الصلاحيات، هذا يعتقد أنّ الآخر تعدى عليه والآخر يعتقد أنّ هذا من صلاحياته، وهكذا...

جزءٌ كبيرٌ من التدافع والمشاكل التي نواجهها ناتجٌ عن انعدام الرؤية الواضحة، وانعدام وجود خططٍ واضحة، فنتدافع مثل زحام السيارات في شارعٍ لا يوجد فيه شرطي مرور، وتحدث اختناقاتٌ مروريةٌ شديدةٌ جداً، فشرطي المرور لا يقطع الشارع، بل ينظّم الحركة، والناس تسير في طريقها بشكلٍ انسيابيٍّ مريح. مشكلتنا اليوم في العراق تكمن في غياب المنظومة، كاختناقات المرور عند غياب النظام وشرطي المرور، فتتداخل قضايا المرور وتنشأ أزمة ثقة.

■ دولة عصرية عادلة

نختصر الرؤية التي وضعناها، ونناقشها مع الجميع في هذا الوطن،

بعبارة "دولةٌ عصريةٌ عادلة"، نحن بحاجةٍ إلى دولة، ولسنا بحاجةٍ إلى كانتوناتٍ وأحزابٍ وجماعات، نريد دولةً عصرية، وهذا يعني أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون، لا أن نجرّب. لا يمكن أن نصنع السيارة اليوم، علينا أن نتعلم صناعتها غداً، ونأتي بالشركات التي تستطيع أن تنظم أمورنا ونتعلم منها كيف ندير العراق الجديد. وليس عيباً أن نكابر، هذا ليس قصوراً في العقل، لقد فُرِضَت عُزلةٌ على العراق منذ ثلاثين سنة، ونحن ندفع تبعاتها، والعزلة بدأت في أواسط الثمانينيات والتسعينيات بشكلٍ أكبر، وثورة الاتصالات وثورة التكنولوجيا العالمية كانت في مرحلة الحصار الذي دخل فيه العراق، فأصبحنا في عالمٍ آخر، وهذا ليس قصوراً فينا، وإنَّما للقدر أحكام.

كيف نعوّض هذا التفاوت العلمي؟ تسمعون حديثاً كثيراً عن تفسير الدولة العصرية العادلة في مجالاتٍ مختلفة، ونعتقد أننا بحاجةٍ إلى مشاريع في كل المحافظات تنسجم وتتكامل مع مشروع الدولة، والكثير من الجهد اليوم يُبذل في المحافظات، وهو جهدٌ صادقٌ مخلص، لكن إذا لم يتكامل مع المشروع الوطني الكامل، ستبدو هذه المشاريع متعارضةٌ ومتقاطعةٌ. لذلك نعتقد أنه يجب أن يشرف المركز على التخطيط.

ليس لدينا تنظيمٌ أساسيٌّ لمحافظة، أو لمدينةٍ كبيرة، إذا أردنا أن نبني مستشفى، نجد أنها ستُبنى في الحي الصناعي، وهكذا...

نحتاج إلى رؤيةٍ جامعة، وخطةٍ استراتيجية جامعة، نُثقّف بها جمهور المحافظات، ونجعلها تكمل بعضها البعض. إذا أوجدنا في محافظةٍ ما كل عوامل الاستغناء عن الآخرين، نكون قد بنينا بذرة التفكك، وإذا بنينا هذه المحافظات بدون رؤيةٍ موحدةٍ وتخطيطٍ استراتيجيٍّ يتكامل مع بعضه تصبح الأمور معقدة.

■ وحدة العراق رؤية وخطة وبرنامج

وحدة العراق ليست شعاراً، بل هي رؤيةٌ وخطةٌ وبرنامجٌ تجعل العراقيين يحتاجون بعضهم بعضاً، ولا يستغنون عن بعضهم. الوطنية ليست حسَّاً وشعوراً وشعاراً، وإنَّما بناء خططٍ حقيقيةٍ تؤدي إلى التعزيز والترسيخ. وكون الوطنية قدر وحدة العراق فهي تحتاج إلى رؤيةٍ جامعةٍ ورؤيةٍ تفصيليةٍ وجزئيةٍ منسجمةٍ مع الرؤية الجامعة، إذ نعتقد أنّ العراق بحاجةٍ إلى مركزٍ وعاصمةٍ قوية، على ألّا تتدخل في التفاصيل ولا تشغل نفسها فتسيء لنفسها ولمناطقها. لا يمكن للبلد أن ينطلق ويتحرك من دون مركزٍ قويٍّ وأطرافٍ قويةٍ وفاعلةٍ ومؤثرة.

■ سياسة تجميد الازمات

لقد رفعنا شعار تصدير الأزمات قبل سنةٍ ونصف، ورأينا أنّ تفكيك الأزمات وحلها، لا سيما في ظل هذه التحولات الكبيرة، يبقى طموحاً عالياً، لذلك كنا نبني السقف إلى حدِّ تجميد الأزمات، ونتحمل بعضنا لنعبر هذه المرحلة. أعتقد أنّ الخطوات المُتَّخذة تعزّز مبدأ تجميد الأزمات. مرةً يجتمع رؤساء الكتل ليوحّدوا موقفهم من سوريا، ومرةً يجتمع عددٌ من قادة البلد ليوقعوا ميثاق شرف، ومرةً يذهب السيد رئيس الوزراء إلى أربيل، وأربيل تأتي إلى بغداد... هذا كله تجميدٌ للأزمات، علينا أن نعرف ذلك جيداً حتى لا نُحمّل اجتماع توقيع ميثاق شرفٍ أكثر مما يتحمل، وحتى نتمكن من عبور هذه المرحلة.

وأعتقد أنه من الأفضل اعتماد السياسة نفسها في التعاطي مع الإقليم، ومع الأزمات الإقليمية، وعدم إثارة دول المنطقة، كهدنةٍ تتواصل فيها المجاملة لغاية عبور هذه المرحلة، فهذا هو السقف المنطقي والمعقول الذي ينسجم مع ظروف البلد. ومن الآن حتى إجراء الانتخابات، إذا استطعنا، بمساعدة الكتل السياسية، أن ننهي قانون الانتخابات ونحدد التوقيت، وإذا كنا

جميعاً نملك الإرادة الكافية لإجراء الانتخابات في موعدها، سيكون هذا أمراً جيداً، ولكن ماذا عن المرحلة القادمة؟

هل نعود مرةً أخرى إلى الطريقة نفسها؟ نحن لا نستورد أشخاصاً من المريخ، ستشارك القوى نفسها في الانتخابات. فلنطلق من الآن رسالةً إلى شعبنا تشير إلى أنّ الأمور سوف تبقى كما هي بعد أربع سنوات، نريد من الآن أن نفكر بشيءٍ جديد. لكن كيف نوجِد بصيص أملٍ مع هذا الواقع وكيف نقترب من خارطة الطريق التي نقترحها؟

■ لا أزمة طائفية بين السياسيين

نحن نعتقد أنّنا أجّلنا المرحلة السياسية والتعاون بين القوى والمكونات، نقول ليس لدينا أزمةٌ طائفيةٌ في الطبقة السياسية، فهي تتعاون مع بعضها البعض، وتعرف بعضها البعض، وإذا دخلت الطائفية فهي أحياناً من أجندة سياسية، فالطائفة تُسْتَغَلّ لتمرير مشاريع سياسيةٍ معينة. اليوم بدأنا نقترب من مشاريع سياسيةٍ مختلفة، وهذه ظاهرةٌ صحية، فليصبح الصراع سياسياً، وليست هناك مشكلة في معركتنا ضمن هذا الأطار، ولكن لا نريد أن يصبح الصراع طائفياً قومياً ويأخذ بعداً مجتمعياً، ويفصل ويفرّق بين الناس، لكنّ التوافق بين المشاريع والقراءات والمناهج مرحّب به.

في اليوم الذي نصل فيه جميعاً إلى تفكيرٍ موحَّد، علينا أن نعرض أنفسنا على الطبيب، فهذا ليس العراق الذي يمتلك حضارةً عمرها 7000 سنة، العراق بعمقه الحضاري وبطاقاته وبعقوله دائماً يجب أن يكون ولوداً ومنتجاً لفكرٍ ومشاريع، لا يصح أن نكون كلنا لوناً واحداً، ولا مصلحة في ذلك، فاختلاف أمّتي رحمة، لكن كيف نبني مؤسساتٍ وننظم اختلافنا حتى لا يتحول إلى خلاف؟ ويبقى هذا الحراك المجتمعي السياسي ينضج ويتطور ويجعلنا نواكب الزمن ونتقدم على الآخرين فلا إشكالية من تعدد الآراء والاجتهادات إطلاقاً.

■ أزمة الكهرباء ليست طائفية

فلنبدأ من الآن، ولنحوّل الصراع في الانتخابات القادمة من تنافسٍ على الأشخاص إلى تنافسٍ على البرامج، فلتصبح معاركنا حول توفير الطاقة الكهربائية، وليطرح الفرقاء تصوراتهم وبرامجهم حول الحلول والمعالجات لمشكلة الكهرباء المزمنة ولتتعدد الرؤى، فالكهرباء ليست شيعيةً ولا سنيةً ولا كردية، الكهرباء عراقية، ولن نضطرّ إلى معالجتها طائفياً، سنتخلف في تقديراتنا وخبراتنا ورؤيتنا، والأمر سيانٌ بالنسبة إلى كلّ شؤون الدولة الأخرى.

فلنقدم برنامجاً من الآن قبل الانتخابات. علينا أن نتحاور في ما بيننا، فلنبين أنَّ لدينا قراءتين للمشكلة، توجد قوى شيعيةٌ وسنيةٌ وكرديةٌ وتركمانيةٌ ومسيحية، لها رأيٌّ في الزراعة والصناعة والطاقة والاقتصاد والعلاقات الوطنية والعلاقات الدولية والإقليمية، وطيفٌ آخر أيضاً متعدد المذاهب والقوميات له رؤيةٌ أخرى في البناء. ولننزل في الانتخابات مع برامج، وعندما يحصل فريقٌ على أغلبيةٍ سياسيةٍ يكون قد حصل على موافقة غالبية الشعب على طريقته في إدارة شؤون الدولة. هذا مدخلٌ مهمٌّ كي نوجِد فارقاً وتغييراً في الواقع المستقبلي للبلد، فالحل في الأغلبية السياسية وليس في الأغلبية العددية.

■ الأغلبية السياسية طريق البناء

الديمقراطية واستحقاقاتها في العراق متعثرة، لكن يمكن لأغلبيةٍ سياسيةٍ عابرةٍ للمكونات، أغلبيةٌ سياسيةٌ عراقيةٌ فيها قوى شيعيةٌ وسنيةٌ وكرديةٌ ولا أحد يشك بانتمائها، أن تحكم في ضوء برنامجٍ ما. من الجيد أن تكون لدينا أغلبيةٌ من هذا النوع متفقةٌ على رؤيةٍ معينةٍ وبرنامجٍ ما يُعرض قبل الانتخابات.

فلتصبح القوائم متعددة، ليست هذه مشكلة، ولكن لكلّ قائمةٍ برنامجها. بذلك، إذا تنصَّل أيٌّ من الأطراف عن البرنامج المُتفق عليه لن تكون مشكلته فقط مع المنافس أو مع الفرقاء السياسيين، بل ستكون مع جمهوره الذي

صوَّت له وأراد منه أن ينفِّذ هذه البرامج. فلنجعل هذا البرنامج والرؤية قدراً للأطراف السياسية التي تشارك في الانتخابات، ونضعها أمام الأمر الواقع.

نحن نريد برنامجاً انتخابياً جامعاً وفريقاً سياسياً يمتلك أغلبيةً ولكنَّه عابرٌ للمكونات، إذا أصبح لدينا هكذا فريقٌ منسجم ذو رؤيةٍ وبرنامجٍ واضح، ينطلق هذا الفريق المنسجم لمفاتحة الآخرين بناءً على البرنامج لتشكيل ائتلافٍ يلتزم بشروط الفريق، لا بشروط الآخرين، وبذلك نبتعد عن المحاصصة والابتزاز، وقد نصل إلى حكومة شراكة وحدةٍ وطنية، الكل يشترك، ولكن عندما يدخل الأشخاص هذه الحكومة سيكون هناك فريقٌ لديه أغلبيةٌ سياسيةٌ وبرنامج، والآخرون لديهم برنامج، فمن يأتي بشروط الفريق فأهلاً به، وإن التزم فالعراق بخير، وإن خالف يجب اتخاذ موقفٍ منه، وإن أراد أن يعطّل لن يتمكن من ذلك إذ توجد أغلبيةٌ متفقةٌ في البرلمان.

■ العراق قطع متناثرة يجب وضعها جنباً إلى جنب

شخصياً، أعتقد أننا إذا وصلنا إلى هكذا فريقٍ منسجمٍ ورؤيةٍ واضحة، سيلتفّ المجتمع بكلِّ أطرافه حوله، فشعبنا قد تعب بعد عشر سنوات من صراعاتٍ وخصوماتٍ وسبابٍ وشتيمةٍ واتهامات، وسيكون لدى الفريق المنسجم القدرة للمضيّ إلى دول المنطقة التي سترى هذا خياراً يمكن التفاهم معه، بغض النظر عمّا إذا كان أسوء الخيارات أو أحسن الخيارات السيئة.

أنا أعتقد أنّ دول المنطقة أيضاً كلها سوف تتعامل مع هكذا فريقٍ لديه قدرةٌ على المبادرة ولديه غطاءٌ وطنيٌّ إقليميٌّ، هذه فرص النجاح، فالعراق قطعٌ متناثرةٌ وعلينا أن نضع هذه القطع جنب بعضها البعض حتى تصبح الصورة كاملة. علينا عدم افتقاد عناصر القوة والنجاح المطلوبة، فكلها موجودة، ولكنها اليوم مبعثرةٌ وعلينا جمعها حتى تتكامل الصورة. يمكن لهذا الفريق وذاك البرنامج، مع الخطوات الخمس التي أشرت إليها، أن يوفرا لنا

خارطة طريقٍ واضحةٍ ومطمئنةٍ تحظى بالدعم الوطني والإقليمي والدولي. لقد طرحنا أموراً سابقاً وذهبنا إلى بلدانٍ أخرى وتحدثنا عن شراكةٍ استراتيجيةٍ إقليميةٍ في الأمن والسياسة والاقتصاد والثقافة، إذا استطعنا أن نبني مثل هذه الشراكة سيكون العراق جزءاً أساسياً فيها.

■ **اين موقع العراق في ظل التحولات؟**

في ظلّ هذه التحولات الكبيرة يُعاد رسم الخارطة السياسية الإقليمية، أين العراق في هذه الخارطة؟ أين نحن في هذه المعادلة الجديدة؟ كيف يمكن أن نكون ركيزةً مهمةً في واقع المنظومة الإقليمية؟ لا يمكن أن نكون كذلك إلا إذا استطعنا حلّ مشاكلنا الداخلية ووحّدنا مواقفنا، هذا هو المدخل لنكون أقوياء داخلياً. يمكن أن يكون لنا دورٌ كبيرٌ ومؤثرٌ في التوازنات الدولية والخارطة الإقليمية المستقبلية، أعتقد أنني أطلت عليكم كثيراً، ولكن هذه مجمل رؤيتنا للمشكلة والحل، شكراً لكم.

القسم الثاني
المداخلات

بعد انتهاء المحاضرة، دعا الدكتور إبراهيم بحر العلوم الحضور إلى إبداء مداخلاتهم وتعقيباتهم حولها شرط الالتزام بالوقت المحدد، وكانت أولى المداخلات:

❖ **الدكتور سلمان الجميلي رئيس كتلة "العراقية" النيابية: من الصعب البدء بعملية الإصلاح إذا لم يُحسم جدل هوية الدولة**

السادة الإخوة آل بحر العلوم، هذا الملتقى فيه نخبةٌ خيّرةٌ من المثقفين والسياسيين، وأشكر السيد عمار الذي عوّدنا على أطروحاته العقلانية والوسطية البناءة الهادفة، والتي بلا شكٍّ تشغل كثيراً من قطاعات الشباب

والمثقفين من الشعب العراقي، ونحن نتطلّع إلى أن تكون هذه الأطروحات مساهمةً في حلّ أزمة البلد وتحقيق طموحاته. لكن قبل أن تكون ثورةً إداريةً أو ثورةً للإصلاح، ينبغي لها أن تحسم الكثير من المفاهيم التي نستطيع أن نرتكز عليها في بناء هذه الثورة.

مازال الخلط والجدل موجوداً في هوية الدولة العراقية منذ تأسيسها في بداية العشرينات حتى الآن، وإذا ما حُسم هذا الجدل وتُرجِم عبر نظامٍ سياسيٍّ يكون جامعاً وعاكساً لدولةٍ هادفةٍ تشارك فيها كل أطياف المجتمع العراقي، عندئذٍ نستطيع أن نبدأ عملية الإصلاح. وإذا لم يُحسم هذا الجدل فلن يتوفر تيّارٌ جامعٌ لكل القوى والمكونات العراقية، وداعمٌ لهوية هذه الدولة المجسَّدة بنظامٍ سياسيٍّ يعبِّر عن دولةٍ عصريةٍ تحقق الرفاهية ومتطلبات المجتمع والمكونات في القرن الواحد والعشرين.

ولكي نستطيع أن نبدأ بهذه الثورة أعتقد أنّ أمامنا فرصة، في ظل هذه الفسحة من الديمقراطية، لضمان العملية السياسية بما يبني هذا النظام السياسي الذي يجسد هوية الدولة التي تعيش الجدل منذ تأسيسها حتى اليوم. وتشكك مكونات المجتمع العراقي في هوية هذه الدولة، لذلك لم تَحسم الكثير من هذه المكونات موقفها تجاه هوية الدولة، ولن يُحسم الموقف إذا لم تُبنَ جسورٌ من الثقة بين المنظومة الجديدة المتمثلة بالنظام السياسي ما بعد العام 2003 والشعب العراقي. بالتأكيد نحن الآن نمرُّ بمرحلة مخاضٍ قد نحتاج فيها إلى وقتٍ، ولكن إذا كانت المدخلات صحيحةٌ سنصل إلى نتائج صحيحة.

إذا لم يتم تطبيق العملية السياسية والدستور العراقي، مع كل الملاحظات الموجهة إليه، بشكلٍ صحيح، سيمثلان الحدّ الأدنى لبناء هوية الدولة ونظامها السياسي. إنّ الصراع الذي عشناه خلال الدورتين البرلمانيتين لم يكتفِ بمفرداتٍ وتشريعاتٍ كثيرةٍ قد وضعناها في الدستور العراقي، وهي مفرداتٌ وتشريعاتٌ مهمةٌ لاستكمال بناء الدولة كقانون المحكمة الاتحادية،

وقانون الأحزاب، وقانون النفط والغاز، وقانون مجلس الاتحاد، وهذه الأمور مهمةٌ جداً في ترسيخ مؤسسة الدولة، ما يجعل منها جامعةً لكل الشعب العراقي. إذا لم نستطع تشريعها أو تأخرنا في فعل ذلك فأعتقد أننا سنفوِّت على أنفسنا فرصةً كبيرةً للتقدم، أعتذر عن الإطالة وشكراً جزيلاً.

❖ **الأستاذ جاسم الحلفي، الحزب الشيوعي العراقي: إعادة بناء الدولة على أساس المواطنة**

شكراً للدكتور بحر العلوم على إتاحة هذه الفرصة، وأشكر السيد عمار الحكيم الذي عوّدنا على سماع أراءٍ وسطيةٍ منه تبحث عن حلولٍ مقبولةٍ لدى الجميع.

أعتقد أنّ سبب الأزمة في العراق يتعلق بطبيعة نظامه السياسي الذي تشكّل على أسسٍ طائفيةٍ وهو أمرٌ منتجٌ للأزمات، فالحل إذاً يكمن في إعادة بناء النظام السياسي، وتحويل أساس بنائه من الطائفية إلى المواطنة. تنعكس اليوم أزمة النظام السياسي على جميع أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن انعكاسها على العلاقة بين الأطراف السياسية، وبدون حلّ الأزمة وإعادة بناء هوية الدولة باتجاه دولةٍ مدنيةٍ ديمقراطيةٍ قادرةٍ على تأمين مستلزمات بناء الدولة الحديثة، لغاية الآن على الرغم من مرور عشر سنوات لم نتلمس هذا التوجه، لذلك نشعر بالقلق، فليس من الضروري أن تقوم كلّ عملية تحولٍ ديمقراطيٍّ بإنتاج عمليةٍ ديمقراطيةٍ تتجاوز الشعوب أزماتها من خلالها، ولم تفضِ الكثير من العمليات السياسية إلى بناء الديمقراطية بل ولَّدت الاستبداد.

يفرض تكوين البناء الديمقراطي بعض الشروط، أهمها منظومة القوانين السياسية التي تؤكِّد على ديمقراطية الدولة، والتي تفضل بها زميلي، كقانون الأحزاب، وقانون منظمات المجتمع المدني، وحرية المعلومة بدلاً من حجبها عن المواطن، إضافةً إلى حرية التعبير عن الرأي وفصل السلطات. كلُّ هذه

القوانين غير كافيةٍ إن لم تقابلها قوانين الديمقراطية الاجتماعية، أي قانون الضمان الاجتماعي وقانون العمل، وهي قوانين مُعَطَّلة، وهذا ما عبّرت عنه المرأة التي تسكن في البصرة عبر الميكرفون المفتوح حين قالت "إحنا انتخبنا شحصّلنه؟" فلا تكفي المشاركة في الانتخابات، إنما المطلوب هو رؤية ما حصل عليه المواطن من هذه العملية السياسية، وأعتقد أنّ التركيز على إعادة بناء الدولة على أساس المواطنة هو الطريق المفضي إلى الحلول، وشكراً.

❖ **الوكيل دارا حسن شهيد، الحزب الديمقراطي الكردستاني: نريد من الأحزاب أن تخدم الدولة وليس العكس**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

السيد إبراهيم بحر العلوم، شكراً لك على دعوتك لنا لمشاركتنا في هذه الندوة الثقافية، وأشكر سماحة السيد عمار الحكيم. استمعت إلى السيد وإلى كل ما عرضه، وهو واقعٌ موجودٌ وظاهر، فثقافة البعث باقية، ألا وهي سوء الإدارة، وأضيف إلى ما تفضل به السيد أننا نحتاج إلى الرجال وقدرتهم، والإخوة الذين كانوا موجودين، أي رجال الدولة، هم الأحزاب. ونحن جعلنا من الدولة خادمةً للأحزاب، وليس العكس، وأنا أطلب من كل الإخوة في الأحزاب الموجودين والذين يمثلون الأطراف السياسية كافةً أن يختاروا في الحكومة القادمة أناساً جيدين.

ألخّص المعالجة بجملةٍ بسيطة، وكما تفضل سماحة السيد، لكي تتوفر لدينا استراتيجياتٌ وخطة عملٍ واضحة، ومن أجل الحصول على جدولٍ لتقدم العمل، وسقفٍ زمنيٍّ واضح، أكتفي بهذا القدر وشكراً جزيلاً.

❖ **الباحث حسين درويش العادلي: من المخاطب بالتغيير؟ إنّ مشكلتنا تكمن غياب مشروع الدولة**

بصراحة، من الصعب الإشكال على الحديث الذي تفضل به سماحة

السيد الحكيم، لذلك أتفق تماماً حول ما تفضل به، ولكنني أطرح مجموعةً من التساؤلات الموجودة في صلب هذه المحاضرة، ولعلَّ الإجابات منتفية.

أولاً، من المخاطب بالتغيير؟ حين نطالب ونستمع إلى سماحة السيد، وهو من قيادات الصف الأول في الدولة التي تطالب بحل الأزمة، فمن الذي يحدد الأزمة؟ أي إذا كانت كتلةٌ تاريخيةٌ أنتجها الواقع السياسي هي التي تقود البلد اليوم، فكيف لكتلٍ سياسيةٍ أن تشكِّل الدولة وتطالب بالحل في آن واحد؟ من يجيب عن هذا السؤال؟

تجرَّأتُ وقلت ذات مرةٍ إنه إذا كان هذا البلد غير قادرٍ على أن يدير نفسه، فهل عجزَ الأعمّ الأغلب من القوى السياسية عن قيادة الدولة بعد عشر سنوات؟ وظلّ غير قادرٍ على إدارة الدولة؟ إنّ هذا الأمر يشبه سائقاً يقود العربة، حيث العربة هي الدولة، وركاب العربة هم الشعب، والسائق هو القائد، إذا كان يرميها كلّ يومٍ في حفرة ويسلك الطريق الخطأ على مدى عشر سنوات، أي إذا كانت قيادات البلد غير قادرةٍ على حلّ الأزمة، ماذا يفعل الشعب؟ هل يطلب إعادة الانتداب الأممي للعراق؟ وهذا سؤالٌ مشروع، فهل يثور؟ أم هل يغير هذه القيادات؟ هذا السؤال بحاجةٍ إلى إجابة.

ثانياً، يطرح سماحة السيد رؤيته وأنا احترم هذه الرؤى، إنّ مفتاح الحل هو تشكيل أغلبيةٍ سياسيةٍ في الانتخابات القادمة تكون عابرةً للقوميات والطوائف، بحيث تكوِّن الأحزاب هذه الأغلبية السياسية العراقية غير الطائفية والمكوناتية، وتكوِّن ما نسميه بالكتلة التاريخية وهي الخميرة الأساسية لإعادة بناء الدولة.

أسأل بكل صراحة، أليست هذه القوى هي التي نأمل أن تشكِّل هذه الأغلبية السياسية للمشروع الوطني المدني، أليست هي أساس الأزمة الآن؟ هل هي جزءٌ من الحل أم أنها الأزمة بحد ذاتها؟ ولربما تتفكك الأزمة إذا نُحِّيَ الأعمّ الأغلب منها. يعني هل نطلب حلاً من القوى التي أنتجت هذه الأزمة؟

السؤال الثالث: إنّ مشكلتنا في العراق مشكلة مشروع دولةٍ نظراً إلى أننا نختلف حول مشروع الدولة. وضع الإخوة الأكراد سكةً كونفدراليةً لا فيدرالية، فتؤدي الكونفدرالية إلى الاستقرار وهذا حقٌ مشروع، ونجد الآن بوادر لتكوين أمةٍ سنيةٍ في الخطاب وفي المصالح وفي التحرك، بدون تغليب الأمور، إضافةً إلى بوادر لتكوين أُمةٍ شيعية. فهل يقوم الحق في تكوين فيدرالياتٍ أو كونفدرالياتٍ في العراق على أساس سنةٍ وشيعةٍ وأكراد، أو تقسيم العراق لا سامح الله؟ أو إعادة إنتاجه وفق قيام دولةٍ مدنيةٍ واحدةٍ موحّدة؟ تأتي كل هذه من كتلةٍ تاريخية، وأنا أتصور أنّ مشكلتنا في العراق تكمن في غياب الكتلة التاريخية التي تعيد إنتاج الدولة، وشكرا جزيلاً.

❖ **الدكتور علي الكليدار، اكاديمي: لقد أورث السياسيون الشعب الطائفية**

السلام عليكم، أهنئ الدكتور إبراهيم بحر العلوم على هذه الندوات الرائعة، كما أشكر سماحة السيد عمار الحكيم. في الحقيقة كانت الكلمة عامةٌ وشاملةٌ وبدأ بتعزية الأمة العراقية على ما حصل من سفك الدماء، وقبل أن آتي إلى هذه القاعة قرأت على الإنترنت أنّ عدد الشهداء في شهر أيلول في العراق قد بلغ ألف شخص، ولا أظن أنّ عدد الضحايا قد بلغ هذا الكمّ أثناء الحرب العراقية الإيرانية. كنت أتوقع من سماحة السيد الحكيم، وهو رئيس وزعيم كتلة، أن يركّز على موضع الخلل الذي أودى بحياة ألف شخصٍ عراقيٍّ في شهرٍ واحد، فقد كنَّا أفضل بكثيرٍ من الآن قبل أربع سنوات، فما هي الأسباب التي دفعت بنا إلى هذا الوضع؟

إنّ الانتخابات قادمة في الفترة المقبلة، وبعد أربع سنوات لا بدّ من وجود برنامجٍ سياسيٍّ يُعدّه سماحة السيد بغية تخفيف هذه الأعباء، وكان من الممكن أن يناقش هذا الأمر، وفرحت كثيراً حين قال إنّ الطبقة السياسية أنهت الاختلاف الطائفي، فهذا أمرٌ عظيم، إلّا أنّها أورَثت هذا الاختلاف الطائفي إلينا وإلى الآخرين. فالشرطي والجندي وعامل الخدمات يعيشون الآن

وسط هذه الأجواء الطائفية، وتحتاج كل هذه الأمور إلى حلٍّ جذريٍّ قوي، لأنها ليست سهلة. الواقع أنّ السيد الحكيم قال إنّنا إذا اتفقنا على رؤيةٍ خاليةٍ من الطائفية، فستنتهي المحاصصة. وأقول له إنّ الحقيقة واقعة، والمحاصصة تدخل في كلّ شأن، ولو أردت التكلم عن مواقع بناء المحطات الكهربائية، لاتّضح حجم المحاصصة الطائفية، والسلام عليكم.

❖ **النائب حيدر الملا : أخطر ما يمكن للشعوب أن تمر به هو وجود حكومة بلا دولة**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بدايةً نزفّ التهاني والتبريكات إلى سماحة السيد إبراهيم محمد بحر العلوم على إطفاء الشمعة الثانية لهذا الملتقى الثقافي الذي نتحاور ونتبادل فيه الأفكار، والشكر موصولٌ لسماحة السيد عمار الحكيم على الأطروحة التي قدّمها في تشخيص الأزمة العراقية، وسبل الحل، وفي الحقيقة نحن نحاول أن نختزل الجلسة بالملاحظات احتراماً لوقتها وفق الآتي:

تشاركت العديد من الأزمات في العراق بطبيعتها، وتم تشخيص الأزمة السياسية والاقتصادية إضافةً إلى أزمة الإدارة والسياسة الخارجية، واقتضت رؤية الحل التي طُرحت وجودَ ثورةٍ إدارية. لكن يبقى ما كنا ننتظره من سماحة السيد عمار الحكيم، وهو أن يتكلم عن الآليات التي تؤدي إلى تحقيق هذه الرؤية وسبل الحل التي طرحها، وأعتقد أنّنا كنّا نحتاج إلى توصيف الأزمة منذ البداية كي نستطيع أن نصل إلى علاجاتٍ ناجحة.

مازلنا نعتقد أننا أسقطنا الدولة ومؤسساتها عام 2003، ولم نقم بإسقاط النظام، وبالتالي فنحن نعاني اليوم فراغاً حقيقيّاً في مؤسسات الدولة. وأنت تكلمت بكل صراحة، فاسمح لي أن أقول بصراحةٍ المقولة التالية، إنّ الدولة ثابتةٌ والحكومة متحركةٌ والشعب ديناميكي، وأخطر ما يمكن للشعوب أن تمر به هو وجود حكومةٍ بلا دولة، فحينئذٍ سنتكلم عن مفهومٍ آخر غير مفهوم

الحكومة، ولا أريد أن أستخدم التعبير الذي يُطلق حول شأنٍ كهذا. لقد تكلمت عن غياب الكفاءات العراقية بسبب الحصار، سماحة السيد، وفي الحقيقة كنت أتمنى أن يُقال بصراحةٍ أننا ساهمنا بدورٍ كبيرٍ في غياب الكفاءات العراقية بمجموعة وحزمة قوانين تمت ممارستها بعد العام 2003 تسببت بخلوّ العراق من أغلب كفاءاته، وأعني بذلك قضية الاجتثاث وقضية المساءلة والعدالة، ولا يُختصر الأمر بقضية الحصار الذي فُرِضَ على العراق بعد التسعينات، أو بالعزلة التي دخل العراق فيها بسبب سياسات النظام السابق نتيجةً للحروب في الثمانينات.

والعامل الآخر الذي لم يتطرق إليه هو تعامل الأحزاب أو الكتل السياسية الكبيرة مع العراق وكأنه غنيمة وبالنتيجة تم احتلال كل المواقع الإدارية تحت العناوين الحزبية والمحاصصة، بغض النظر عما إذا كان هؤلاء الأشخاص يستحقون أن يكونوا في هذا المكان أو لا، حقيقةً ظهرت منهجيةٌ تقتضي أن نتعامل مع العراق على أنه غنيمة.

القضية الأخرى هي أنك تكلمت حول قضية الطائفية السياسية، وأننا تعافينا من قضية الطائفية السياسية، ودليلك على ذلك هو أننا أصبحنا نجلس مع بعضنا البعض، أعتقد أنّ قضية الطائفية السياسية أخطر وأكبر من أن توصف بجلوس مكونين مع بعضهما، بل هي قضية نهج. وبكل صراحة ما زالت العملية السياسية بعد مرور عشر سنوات تشهد منهجيةً وخطاباتٍ وسلوكياتٍ من أعلى القيادات في الدولة العراقية تدخل في توصيف المنهجية الطائفية بامتياز.

أمّا القضية الأخرى فهي في الآليات التي طرحها سماحة السيد، أنه من الآن إلى سبعة أشهر إذا أُنجزت الانتخابات فمنهجية الحكومة القادمة قائمة على تنفيذ برنامجها، وأعتقد أنّ توصيف الأزمة العراقية يقوم على أنها أزمة حكمٍ وليست أزمة حكومة، فماذا نفعل إذا جاءت الطائفية السياسية بالكتل

السياسية نفسها أو بالتركيبة نفسها التي تجمعنا أو تدفعنا مرةً أخرى نحو حكومة الوحدة الوطنية؟ فهذا ترسيخٌ للمحاصصة الطائفية بكل أبعادها. وأريد أن أوجّه سؤالاً أتمنى أن تتم الإجابة عليه بصراحة، حين قلت إنّ الغالبية السياسية تكون عابرةً للمكونات من بين الآليات، هل يستطيع المجلس الأعلى أن يكون جزءاً من هذه الغالبية السياسية فنعيد رئيس وزراءٍ كرديّاً ونعيد موروثاً آخر من طيف الحكومة العراقية في العهد الملكي أحمد بابان، أي هل يستطيع رئيس وزرائها أن يكون سنيّاً؟ هل يستطيع المجلس الإسلامي الأعلى أن يكون جزءاً منها؟ شكراً جزيلاً.

❖ **السفير جواد الهنداوي : المحاصصة السياسية امر طبيعي في الدول**

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة السيد الحكيم، وسماحة السيد بحر العلوم، الآنسات والسيدات والسادة المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته,

إنّ مداخلتي مقتضبةٌ وهي عبارةٌ عن نداءٍ يلخص بأن نتخلى عن ثقافة جلد الذات، فتبدو أطروحاتنا متشائمةٌ للأسف الشديد، وبحسب رؤيتي أقول بتواضعٍ إنّ العراق في الحقيقة لا يعاني أزمةً سياسيةً وإنَّما يعاني أزمةً أمنية، وهذه الأزمة الأمنية حديثةٌ على العراق، ويعود سببها بالدرجة الأولى إلى أزمة المنطقة، يعني نحن نتساءل عمّا إذا ما كانت الأزمة أزمة العراق أم المنطقة أم أنها تداعيات المنطقة. هذه الأزمة الأمنية التي يعانيها العراق هي نتيجة التداعيات والاختلافات التي تشهدها المنطقة.

أما الأزمة الأخرى التي مر بها العراق طويلاً فهي أزمة الدولة، وهي غير ناتجةٍ عن المحاصصة الطائفية، وأنا أدعو من الآن إلى التخلي عن استخدام هذا المصطلح، فالمحاصصة بصراحةٍ هي آليةٌ لتشكيل الحكومة، كذلك الأمر مثلاً في بلجيكا، ففي العام 1992 وقبل العراق، أصبح تشكيل الحكومة مرهوناً باحترام أفق المكونات الأساسية الثلاث في المجتمع البلجيكي.

إضافةً إلى تشكيل الحكومة في قطر حيث خدمتُ أربع سنوات ونصف، فهو لا يطفو على السطح ولا يطفو في الإعلام، والحكومة أيضاً عبارةٌ عن نوعٍ من التشكيلة التي يسمونها محاصصة، فبعض الوزراء ينتمون إلى القبيلة الفلانية، وآخرون إلى قبيلةٍ أخرى، وهكذا دواليك.

أعتقد أننا نعاني أزمة دولة، وقد ذكر الأستاذ حيدر الملا أنه تمَّ إسقاط الدولة في الاحتلال، وكانت الدولة في الحقيقة مصادرةً قبل الاحتلال من نظامٍ تسلطيٍّ استبداديّ، وبدت وكأنها دولةٌ قويةٌ تسلطيةٌ استبدادية، وكانت تستخدم الظواهر الاجتماعية المهمة جداً التي تسبح في ركب الدولة، أي السياسة والدين لخدمة الدولة. وانعكست الحالة بعد سقوط النظام، فأصبحت الدولة تُنْهَش من الاستخدام السياسي المفرط، ومن الاستخدام السيء للدين، لذا علينا معالجة هذه الظواهر للتخلص من الأزمة التي لا نعتقد أنها عبارةٌ عن أزمة هويةٍ وإنَّما في الحقيقة هي أزمة ولاء. وهذه الأزمة مترسخةٌ منذ الطفولة، وأعتقد أننا لا نعاني أزمةً سياسيةً بحسب تشخيصنا، وإنّما هي نتيجة الديمقراطية الانتخابية والمنافسة السياسية والتراشقات الإعلامية المبالغ فيها، وهذه نتيجة الديمقراطية، وشكراً.

❖ **السيد لؤي الخطيب، خبير نفطي: ليس البرنامج الحكومي الحالي حاضنًا للكفاءات**

السلام عليكم، في البداية أشكر الدكتور بحر العلوم لمنحي هذه الفرصة للقائي سماحة السيد الحكيم بعد محاولاتٍ يائسةٍ دامت أربع سنوات، ولكن الحمد لله ألتقيناه، وأردت أن ألتقيه لمسألةٍ مهمة، فحاولت أن أعطيه فكرةً حول الكفاءات العراقية الموجودة خارج العراق، والسيد الحكيم شابٌّ ينظر إلى المستقبل برؤيةٍ شاملة، وهذا ما نسمعه من خلال خطاباته، وما نتمناه هو أن تكون هذه هي النظرة إلى الواقع، وأحببت أن أُصحِّح معلومةً للسيد الحكيم، وهي أنّ الأشخاص الموجودين في مجالات الإدارة والاقتصاد

خارج العراق يُعْتَبَرون "مفخرة"، فالعديد منهم في قياداتٍ إداريّةٍ عليا لشركاتٍ استشاريةٍ وتجاريةٍ عالميةٍ معروفة، فهم شبابٌ عراقيون أصلاً لا تتجاوز أعمارهم (35-45) عاماً، ونصفهم من النساء.

وقد نظّمنا خلال هذا العام دورات إدارةٍ عامَّةٍ شارك فيها حوالى خمسون شخصاً من الشباب العراقيّين من الخارج، الذين لا تتجاوز أعمارهم الأربعين سنة، كلهم قياداتٌ شابّةٌ في مؤسساتٍ دوليةٍ مرموقة، بالتعاون مع الجامعة الأميركية، وفي الحقيقة عددهم كبير، فحين نتحدث عن الكفاءات العراقية نتحدث على الأقل عن نسبة عشرة في المئة من السكان. وتشير التقديرات إلى وجود حوالى 300,000 شابٍّ عراقيٍّ كفوء، أي أكثر من عدد سكان قطر الأصلي، لذلك نحن ننظر إلى الأمر بهذا المنظار، ومع الأسف تمارس الكتل السياسية الموجودة الآن داخل الحكومة العراقية السياسة نفسها، وتبني نتائج مختلفة، وهذه الكارثة موجودة، وقد أدّت إلى استفحال داء الفشل الموجود، وليس التكبر أحد الأسباب التي جعلت الكفاءات العراقية تعزف عن المجيء إلى العراق أو ترغب بوظيفةٍ ما، فهي مكتفية، ولها مكانتها الاجتماعية والثقافية والعلمية، ولكن المسألة تخصّ الاحتضان والاحترام والترحيب، وهذا ما لم يُدرج في برنامج الحكومة.

❖ **الدكتور اسامه السعيدي، أكاديمي: لا تجوز ممارسة العمل السياسي والتجاري معاً**

شكراً جزيلاً لسماحة السيد الحكيم، وللسيد بحر العلوم، وشكراً للسادة الحاضرين، والسلام عليكم جميعاً,

لا أريد في الحقيقة أن أضيف إلى ما تفضل به الإخوة والسيد الحكيم، ولكن أودّ أن أقول إننا إذا ضمن الآراء والاجتهادات نفسها لن نصل إلى نتيجة، وكما تفضل الدكتور سلمان وآخرون من دولة القانون، غيرهم لن نصل إلى نتيجة، لأن كلّ طرفٍ يعتقد أنه مظلوم، وأنّ الطرف الآخر غير منصفٍ

معه. لكن ما نقوله هو إنّ مشكلتنا إدارية. هذا صحيح، والحل هو ما يصنعه الإخوة في الدولة العراقية اليوم، أي التوازن الوطني، وحين يتحقق التوازن الوطني لا يعطي الشخص ما يملك، فهذا ما يعانيه الكثير من الإخوة الذين يمارسون العمل السياسيّ والعمل التجاريّ، وهو لا يجوز في العمل الديمقراطي في كل بلدان العالم، والسياسيون يدركون أنّ هذه الحالة موجودة، وأنه لا يجوز أن يُمارسَ العمل السياسيّ مع العمل التجاري في كل دول العالم.

❖ **د. منال فنجان، تيار الإصلاح الوطني: بناء الدولة العراقية خاطئ، وتغييب الطبقة الوسطى مشكلة**

السلام عليكم جميعاً ورحمة وبركاته، شكراً جزيلاً للدكتور السيد بحر العلوم على هذه الدعوة، والشكر للسيد عمار الحكيم على حضوره اليوم، وشكراً للأخوة والأخوات الأفاضل.

أولاً: لا نريد في هذه الجلسات أن نتكلَّم بانتماءاتنا الحزبية، ولا بفكرنا المؤدلج، ولا بتوجهاتنا السياسية، إنَّما نتكلم بصفتنا باحثين ومستقصين ومهتمين بالشأن السياسي، لذلك نؤيد ما تفضل به السيد عمار الحكيم فعلاً ولا نختلف حوله، لكنه سوّغ الواقع وشرح لنا ما هو موجود، وهذا التعليل لا يسوَّغ على الإطلاق، كما طَرَحَ طبيعة العلاقة بين الواقع وبين الأسباب، أي أنه لم يتطرق إلى الأسباب الحقيقية، ولم يكن لذلك أثرٌ ونتيجة، ولذلك للأسف الشديد لم نصل إلى الآليات الحقيقية.

تناول الإخوان المشاكل الأمنية والاقتصادية والخدمية والاجتماعية والسياسية، وهي كلها بعيدةٌ عن السبب الحقيقي، وأتكلم باعتباري مختصةً وباحثةً في الوقت الحاليِّ، لا باعتباري سياسية، ويعود كلّ السبب في ذلك إلى السياسيين والعملية السياسية، ولا أتحدَّث من واقع التحليل الفرضي، وإنما من واقعٍ نعيشه، فيشكّل كل ذلك أساس بناء الدولة، وأساس فلسفة

الدولة الخاطئ، فقد بُنِيَتْ الدولة العراقية على أساسٍ خاطئ وهو المحاصصة، فتشكّل مجلس الحكم من خمسةٍ وعشرين شخصاً، من بينهم أقلّياتٌ وأكراد، وكانت أول بادرةٍ للمحاصصة.

ثانياً: بدأنا نشرِّعُ حالة المحاصصة، وأغلبية الذين يملكون أصواتاً عاليةً لا يحضرون الاجتماعات، وأنا أحضر هذه الاجتماعات التي تُناقش فيها الموازنة والتوازن وطبيعة الموازنة، وهل من معولٍ حقيقيٍ خطيرٍ يهدد بناء الدولة العراقية كهيأة التوازن؟ فالكل يطالبون بها. لذلك أقول إنّ بناء الدولة العراقية خاطئ، أما إذا كنّا نتساءل عن الحل، فالطبقة الوسطى هي التي تمثّل كفاءات العراق، وأعجب كلّ العجب ممن يقول إنَّ العراق خالٍ من الكفاءات، فالعراق مليءٌ بالكفاءات، ولكنّ الكفوء الحقيقي غائب، والكفوء الحقيقي هو من تسعى إليه الدولة لتقول له إنها بحاجةٍ إلى كفاءته، سواءً كان في الداخل أو في الخارج، والموجودون في الداخل أكثر من الموجودين في الخارج، ولكن للأسف الشديد دفعنا الكفاءات لأن تلجأ إلى الأحزاب كي تستطيع أن تخدم أبناء بلدها، هذا الواقع العراقي. لذلك نقول إنّ الحل يبدأ بالطبقة الوسطى، فهم المثقفون والأكاديميون وأصحاب رؤوس الأموال حتى لو كانت بسيطة، وهم من يغيّرون المجتمع، وعملية التغيير بسيطةٌ جداً، كما تفضل الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم، عندئذٍ يمكننا أن نجرَّ حتى الأحزاب السياسية.

ونحن لا نقول إننا لا نحتاج إلى الأحزاب السياسية أو إننا في غنى عنها، ولكننا نحتاج إلى ترشيق الأحزاب السياسية، إنَّنا بحاجةٍ إلى الترشيق عندما نجبر الأحزاب السياسية على اتباع منهجٍ وطني، وعلى الاستماع دائماً إلى المواطن العراقي الكفوء، وإلى الناخب والشعب العراقي، وعندما يكون المشروع الوطني العام هو المشروع الأول للرعاية.

ما من مشروعٍ وطني، بل مجموعة مشاريع تختلف باختلاف أيدولوجيات

الأحزاب السياسية، هذا ما يعانيه العراق، وهو السبب وراء تردي الوضع الأمني، فحين نبني الدولة العراقية بناءً حقيقياً لن يبقى الترهل الأمني، ولا الترهل الإداري أو غيرهما، وشكراً جزيلاً.

❖ **السيدة ليلى الخفاجي، المجلس الأعلى الإسلامي العراقي: ما البديل في حالة عدم تمرير قانون الانتخابات؟**

السلام عليكم، أشكر الدكتور إبراهيم بحر العلوم والسيد عمار الحكيم على إتاحة هذه الفرصة التي سلّطتم الضوء فيها على التوصيف الواقعي للأزمة الحالية في العراق، ثم تطرّقتم إلى الثورة الإدارية في كل المجالات ومنها الثورة الإدارية في المجال السياسي، كل ذلك يشير إلى حصول تغيير. إلّا أنكم لم تشيروا إلى الآلية، وأنا أتفق معكم ولا خلاف على أنّ الانتخابات هي قطب الرحى هنا، أي الأغلبية، ومع هذا الواقع الحالي ومع التعقيدات الجديدة نحن نعيش أزمةً خانقةً مع التحولات في المنطقة، ولا أمل لوجود أفقٍ للحلّ على المدى المنظورِ، إضافةً إلى احتمال عدم تمرير قانونٍ للانتخابات، فما البديل؟

❖ **الفريق فوزي الشمري: لا خيار دون وحدة القيادة والهدف**

السلام عليكم، شكراً جزيلاً للدكتور إبراهيم بحر العلوم على إتاحة الفرصة لحضور هذه الندوة الفكرية، وأرسل شكري وتقديري إلى السيد عمار الحكيم على الرؤية الاستراتيجية التي تفضل بطرحها وأُثيرت من خلالها أسئلةٌ متعددةٌ نحن بصددها، وقد تطرّقت السيدة منال إلى بعض الإضافات التي تمت الإشارة إليها، ومنها ما بُنِيَ على خطأٍ وتحول إلى نتائج نعيش في خضمّها ونحن نعاني اليوم أزمةً غالية الثمن، فأبناؤنا وإخواننا يسقطون شهداء بالآلاف كل شهر، وقد سقط 2684 شهيداً في الشهر الماضي كما تشير الإحصاءات، ولو جمعنا هذه الأرقام لبلغت أكثر من الخسائر التي تكبدتها اليابان في نكازاكي وهيروشيما بفعل القنبلة النووية، وأكثر من خسائر العراق في الحرب

العراقية الإيرانية. السؤال هو: ما العامل الحاسم للتغلب على كل الصعوبات التي تفضلتم بذكرها؟ إنّ القيادة هي دائماً العامل الرئيس والمتحكم، فهي وراء كل شيء، فليس كل من تبوّء منصباً بحكم انتمائه إلى كتلةٍ سياسيةٍ يكون قائداً، مع احترامي لانتماءاته ومعتقداته، فعلم السياسة يرتكز على مبدئين أساسيين هما وحدة القيادة ووحدة الهدف، وبدونهما لن نحظى باستقرار، وبدون الاستقرار والأمن لا يمكن إيجاد الخيار الذي تفضلتم به، وبما أنّ الكتل السياسية تجسّد الطائفية والعنصرية، فلن نسطيع أن نصل إليه، وهذا ما تطرقت إليه في مؤتمر لندن، وما زلت أصرّ على رأيي. إنّ تعدد القيادات يعني تعدد الأهداف وهذا يعني سير الكتل بخطوطٍ متوازيةٍ لا تلتقي، والثمن غالٍ ويؤدي إلى تأخر العراق، وما من بلد يستمر إحدى عشرة سنةً من دون الوصول إلى توازنٍ سياسي، ويجب على الكتل السياسية أن تعي الحالة وتضع الحلول وتتجرد من الأنانية لكي تجتذب الكفاءات.

نحن نسمع من مختلف السياسيين أننا نحتاج إلى كفاءات، لكن عندما نستعرض بعض الوزارات نجد أنّ من يحتل مواقعها هم أناسٌ غير كفوئين، لا يتّسمون بالصفات التي تؤهلهم للمقاعد الدنيا، فضلاً عن المقاعد العليا، فالإرهاب أزمةٌ تبدأ من مشكلة، وحين تتحول المشكلة إلى أزمةٍ تتعقد فتتحول إلى كارثة، وتحصد الكارثة الأخضر مع اليابس، فأرجو أن ننتبه إلى أنفسنا وأن نضع الرجل المناسب في المكان المناسب وشكراً.

❖ **الأستاذ قيس العامري، نائب سابق: القوى السياسية استحوذت على مفاصل الدولة**

سماحة السيد بحر العلوم، سماحة السيد الحكيم، الإخوة والأخوات الحاضرين، السلام عليكم,

وجدت في خطاب السيد عمار الحكيم خطاب رجل الدولة، صاحب الرؤية بعيدة المدى، الذي وضع النقاط على الحروف وحدّد الداء والدواء،

ولكن أختلف مع السيد الحكيم باعتبار أنّ أدوات تطبيقه مفقودةٌ في الواقع، ولا تكمن المسألة في غياب الكفاءات.

قد يكون العراق تعرَّض لفترة انتقال، وفترة ما بعد الحصار وتراجع المستوى الثقافي ــ نتيجةً للحكم البعثي ــ الذي غيّب الكفاءات وأنتج أزمة الإدارات، لكن القوى السياسية استطاعت أن تستأثر بالمناصب الإدارية بامتداد مساحتها الانتخابية، فيستطيع الوزير اليوم من خلال منصبه أن يمتد جماهيرياً، كذلك المدير العام، وهذه أزمةٌ نواجهها اليوم فلن تسمح الكتل السياسية للكفاءات بأن يكون لها دور.

نعيش في هذه الأيام مخاض قانون الانتخابات، وللأسف فإنّ الصراع السياسي سيولّد لنا قانوناً انتخابياً مرتبكاً، فيصبح همُّ كل كتلةٍ سياسيةٍ التمدد في مساحةٍ انتخابيةٍ، هذا بدل كونه قانوناً انتخابياً تَبرُز من خلاله الكفاءات أو الشخصيات التي تحمل سياق الجانب المهني. فضلاً عن ذلك، فإنّ القوى السياسية هي التي تتحمل المجتمع العراقي الذي يعاني في هذه المدة تراجعاً ثقافيّاً وسياسيّاً، هذا المجتمع الذي يشغله اليوم الوضع الاقتصادي والأمني والاجتماعي أكثر من البرامج.

أتفق معكم على مبدأ ما تفضلتم به من دواءٍ وتنافسٍ على أساس البرامج، ولكن أين هذه الثقافة والرؤية عند المجتمع حتى يصوت على أساس البرامج؟ سيبقى التصويت اليوم طائفياً وقومياً بامتياز، ولن تستطيع كتلةٌ خارج كتل التحالف الكردستاني أن تحصد مقعداً واحداً في السليمانية أو أربيل أو دهوك، ولن تستطيع كتلةٌ شيعيةٌ أن تحصد مقعداً واحداً في المناطق الغربية، ولن تستطيع كتلةٌ سنيةٌ أن تحصد مقعداً واحداً في الجنوب مهما كانت برامجها، فحين نتحول من دولةٍ تستحوذ على كل مفاصل الحياة إلى دولةٍ تهتم بالجانب الخدمي، أي دولةٍ خادمة، أتصور أنّ التنافس سيكون على هذه البرامج علاجاً للأزمة في البلد المريض وشكراً.

❖ **الاستاذ عامر عبد الجبار، وزير سابق: من الصعب تصحيح المنظومة الإدارية بوجود المحاصصة**

شكراً لآل بحر العلوم وآل الحكيم، وإليكم. أظنّ، من خلال حديث السيد الحكيم، أنّه لا يمكن إيجاد حلولٍ للمشاكل بالفكر وبالرأي الواحد، وكذلك قال السيد إننا لا نريد أن نطرح عناصر قوتنا وإنَّما نطرح أو نناقش عيوبنا لكي نصحّح المسيرة، وقال بشأن العلاج الوقتي والحلول الترقيعية بعد عشر سنوات إنَّها أمرٌ مشين، كما قال الكثير بشأن موضوع البطالة والبطالة المقنعة والتعيينات الحكومية.

سيدي، لا أريد الإطالة في الحديث، واسمح لي أن أقدّم لك نسخةً عن دراسةٍ شاركت فيها خلال مؤتمرٍ دوليٍّ لكي تطّلع عليها، وهي بعنوان "كيف نجد 100,000 فرصة عملٍ من دون تعييناتٍ حكومية".

النقطة الثانية، قلت إننا نحتاج إلى كفاءاتٍ ومنظومةٍ إداريةٍ ناجحة، فكيف السبيل إليها في ظل نظام المحاصصة؟ نحن نملك تعريفان للمحاصصة، الأول يُستخدم في وقتٍ خطيرٍ، أي بعد انتهاء الانتخابات، وهو يعرّفها بحقٍ مكتسبٍ للأحزاب، ثم نأتي بتعريفٍ جديدٍ لها بعد أربع سنواتٍ من الانتخابات.

إنّ المحاصصة المقيتة هي سبب مشاكلنا، وقد أصبحت هذه أسطوانةٌ مشروخةٌ مع احترامي، لأن المواطن بات يشبّه هذه القضية بصراخ الراعي لأهل المدينة من خطر الذئب الوهمي، أي أنّ هذه العملية تحتاج إلى حلولٍ تطبيقيةٍ عملية، والحل الذي نقترحه هو أنّ المحاصصة واقع حالٍ ويجب أن تقع، ولكن بما أنّ الأحزاب مقتنعةٌ بالمحاصصة، ندخل الشريك الثالث أي الخبراء، ونعطيهم حصةً وتعطي الأحزاب حصة، وتُقسَّم الوزارات ومجلس النواب بين الأحزاب كمناصب سياسية، ولكن لا بدّ للمناصب التنفيذية، كوكيل الوزير والمحافظ والمستشار والمدير العام، أن تكون بيد الخبراء.

ومن هذا المنبر أُطلق مقترحاً لتأسيس المجلس الاستشاري الحصري للدولة العراقية، الذي يتكون من ستةٍ وعشرين سياسياً، وخمسةٍ وعشرين خبيراً، حتى نتمكن من غربلة المستشارين في الدولة العراقية، لتصبح المناصب التنفيذية من نصيب المتخصصين، والمناصب السيادية من نصيب السياسيين، وشكرًا.

❖ **الأستاذ منتصر الإمارة، نائب سابق: تعريف البرامج على أساس تشخيص القيادات**

السلام عليكم، دائماً ما تُطرَح وتتكرّر المواضيع في هذه الجلسة، فأتصور أنّ البرامج التي طرحها سماحة السيد تصبُّ في خانة كل حزبٍ ينزل ببرنامجه.

العراق ينشغل بموضوعين هما الأمن والفساد المالي، فيأتي أحد الأحزاب ويقدِّم برنامجاً فيه حلولٌ للكثير من المواضيع، حتى للخدمات ومنها الكهرباء، وفيه برامج ومشاريع كثيرةٌ للمحافظات. يجب على الأحزاب أن تطرح برامجها على أساس تشخيص القيادات، فتقول هذه برامجنا وفلانٌ رئيس الوزراء، وفلانٌ وزير الداخلية، فتبني على أساس ذلك برنامجها. فقد ابتعد المواطن عن البرامج لأنها مطوّلةٌ وثقيلةٌ وتشتمل على نقاط كِثيرة، لذا يمكن أن يتوه فيها.

إننا دولة نُخب، والثقة مفقودةٌ بين المواطن النخب، والانتخابات قادمةٌ وأساس العملية السياسية هو الأحزاب التي من المفترض أن تكون ديمقراطية، فالأحزاب عبارةٌ عن مجموعة أشخاصٍ يتساوون في الحقوق والواجبات، ويجب عليهم توضيح حساباتهم المالية وكشف مصادر تمويلهم، ونظامهم الداخلي الذي يحكمهم، وهذا غير متوفر.

فليسمح لي سماحة السيد أن أسأل: هل من الصحيح مثلاً محاسبة قياديٍّ في المجلس الأعلى ببيانٍ يصدر من رئيس المجلس، ومحاسبة عضوٍ

قياديٍّ في محافظة البصرة من دون أن يُنظر الكيان السياسي في أولياته وحيثيات القضية؟ أليس من الواجب أن يكون تعاملنا غير هذا؟ ولا أريد أن آتي بأمثلةٍ أخرى، لكن أريد أن أسأل هذا السؤال الذي يخص المجلس الأعلى.

❖ **الأعلامي عبد الواحد طعمة : السبب وراء التدهور الأمني هو غياب العدالة وامتهانها**

السلام عليكم، أهنئكم بمرور سنةٍ على تأسيس هذا المحفل الطيب، نرحب بك سماحة السيد عمار الحكيم وبأطروحاتك المعتدلة، السادة الحضور السلام عليكم،

أعتقد أنّ المشكلة الأساس ليست في الاتفاق على المصطلحات، فالكل يُجمع عليها ويؤمن بها، لكنّ المشكلة الأساس هي أزمة مفاهيم هذه المصطلحات، ولذلك لا بدّ من وجود خيارٍ لمفاهيم حديثةٍ لهذه المصطلحات مثل الهوية، يجب عليها ألا تكون فقط للدولة، وإنّما للدولة وللمجتمع، إضافةً إلى ذلك، لا بدّ من إيجاد فلسفةٍ ومفاهيم حديثةٍ للتعايش السلمي والشراكة وقبول الآخر.

الجانب الأمني: أرى غياب ركيزتين أساسيتين أولهما غياب العدالة الاجتماعية وبشكلٍ مطلق.

ثانياً: امتهان العدالة الاجتماعية بشكلٍ مقيتٍ جداً.

لقد استمعت إلى إحدى محاضرات سماحة الشيخ عبد المهدي الكربلائي الذي قال إنّ أحد مصادیق مكتبنا منذ عشرين عاماً كان يعزل الشخص من منصبه بالاجتثاث. عدا عن ذلك، إنّ الفساد المالي والاقتصادي قد أدّى إلى الفساد السياسي، حيث لم نر ولم نجد لجنةً اقتصاديةً في القوى السياسية التي تهيمن على مشاريع الوزارات التابعة لها، تحاسب المقصرين

بالمشاريع، كما انعكس الفساد السياسي أيضاً على الجانب الإداري والمنظومة الإدارية الضعيفة التي تحدث عنها سماحة السيد عمار الحكيم وعمل على إنهائها بالكامل في العراق.

أمّا الموضوع الآخر فهو موضوع الحكومة العابرة للطوائف، أو الأغلبية السياسية العابرة للطوائف. أرى أنّ المحاصصة هي صورةٌ أخرى للأغلبية السياسية، وأعتقد أننا حين نعود إلى المبحث الأول وأزمة مفاهيم المصطلحات، نجد أنّ الخلل هو عدم نجاح المحاصصة، كما لن تُكتب أغلبيةٌ سياسيةٌ لأيّ حكومةٍ ما لم يتوفر اتفاقٌ واقتراحٌ لفلسفةٍ جديدةٍ للمفاهيم المصطلحات وشكراً جزيلاً.

❖ **القاضي عبد الحسين شندل: لماذا الازدواجية في إدارة الدولة؟**

سماحة السيد بحر العلوم، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته,

بدأت الأزمة منذ تشكيل مجلس الحكم بناءً على مكوناتٍ بدلاً من المواطنة العراقية، وانتقلت إلى اللجنة الدستورية التي كتبت الدستور، فلماذا أُدخلت الكتلة السنية في نهاية المطاف بحجة عدم الإقصاء والتهميش؟ يجد المنتخب نصاً دستورياً ليس حكراً على طائفة، ولكنّ النص الدستوري الآن قابلٌ للتأويل. ونشهد منذ البداية صراعاً بين بغداد والإقليم ولدينا إقليمٌ واحدٌ ولم تُحَلّ المشاكل. يجب علينا أن نختار أساتذةً في القانون الدستوري لتفسير النصوص الدستورية، وينبغي أن يكون أغلبهم من غير العراقيين أو من أساتذة كلية القانون في العراق، وليس من مكوناتٍ سياسيةٍ، فاعتماد المكونات السياسية يعني خلق أزمةٍ تولد أزماتٍ أخرى.

الظلم بالظلم، هذه قاعدةٌ معروفة، فإن كانت المقدمات جيدةٌ ستكون النتائج جيدة. لماذا يتحمل رئيس الوزراء المسؤولية وحده؟ وأمامنا حالةٌ كحالة سحب الثقة من رئيس الوزراء. وبما أنّ وزراءكم يشكّلون جزءاً من مجلس

الوزراء، فلم لا يستقيلون جميعاً؟ ونحمِّل رئيس الوزراء المسؤولية كاملة، فنوابٌ يعارضون مجلس الوزراء، ووزراء يؤيدون رئيسه، ما هذه الازدواجية؟ رحم الله الدكتور علي الوردي.

ينبغي على الحكومة أن تتشكل في حالتين، إما بطريقة الأغلبية أو الائتلافية، وأمامنا تجربة باكستان وألمانيا والهند حيث مئات القوميات، فلماذا يجب على كل المكونات العراقية أن تشارك في مجلس الوزراء؟ ولماذا يحدث ذلك في كل البلدان سوى العراق؟ إذا تم تشكيل حكومةٍ ائتلافية، يجب على الائتلاف تحمل المسؤولية، ويجب أن يكون إسقاطها بيده، أو أن يقوم الشخص الذي ينال أكثر الأصوات البرلمانية بالأغلبية بتشكيل الحكومة. ونرى الكثير من التجارب، فرئيس الهند وعشرات القوميات فيها كلهم مسلمون، من حزب كاناتا إلى حزب المؤتمر، وبرأيي تتحمل جميع الكتل الآن في مجلس الوزراء وفي مجلس النواب المسؤولية كاملة، فإما أن نكون رجال دولةٍ بمعنى الكلمة، أو أنّ التاريخ سيلعن هذه الوجبة، والسلام عليكم.

الدكتور حسين علاوي، أكاديمي : علينا حساب عائد الخدمة في التجربة الديمقراطية

شُكراً جزيلاً للدكتور إبراهيم بحر العلوم، وهنيئاً من القلب على مرور سنةٍ على تأسيس المنتدى. حقيقةً لقد أثار السيد الحكيم العديد من الأفكار والرؤى، لكن مشكلة العراق اليوم ليست في الإدارة، وما زلنا ندرك اليوم أنّ النظام الاتحادي يُدار بالسياسات العامة لا بالإدارة، لذلك يجب علينا اليوم أن نقدِّم كوكبةً كبيرةً من الشباب من دارسي العلوم السياسية والقانون وتدريبهم على النظم الاتحادية، وتدريبهم على السياسات العامة، ونتمنى أن يتطلع القادة العراقيون إلى دفع كوكبة الشباب في هذا الموضوع.

أما في ما يتعلق بالنقطة الأخرى فنحن نشهد صراعاً بين مدرسة السياسة ومدرسة الإدارة، فمن يدير من؟ المشكلة اليوم أنّ السياسة ترى أنها تدير

المشروع العراقي، فيما تبرز مشكلةٌ أخرى تخص مشروع إصلاح الدولة العراقية، فكل القوى السياسية تخلت عن مفردة الإصلاح، كأن الإصلاح هو ترك الأمور، واليوم ما يحصل بالتحديد للسياسات الأمنية هو صراعٌ لمنظومة الأمن، ولم يحدث إصلاحٌ اقتصاديٌّ لتحسين السياسات الاقتصادية، كما نواجه مشكلةً كبيرةً في فهم الديمقراطية، فهي ليست نظاماً أو صخرةً نضعها هنا فحسب، بل هي ممارسة، وما حدث في مصر هو تجربةٌ جديدةٌ للديمقراطية. إضافةً إلى ذلك، حين يبلغ عائد الخدمة في التجربة الديمقراطية الصفر، يجب على الحكومة أن تتغير، وحين نشكّل الحكومات خلال العام 2014 يجب أن نفكر بعائد الخدمة، فإذا كان عائد الخدمة بعد الصندوق فقط، ماذا تفعل القوى السياسية، وماذا يفعل الشعب؟ وشكراً جزيلاً.

❖ **د. نوفل ابو رغيف، مدير عام: ابعدوا الملتقى عن عدوى سوق عكاظ البرلمانية**

بسم الله الرحمن الرحيم، سماحة السيد عمار الحكيم، والدكتور إبراهيم بحر العلوم، أبارك لكم إيقاد الشمعة الثانية لهذا الملتقى الذي نتمنى أن يستمر وأن يكون عامّاً، وقد لا يكون الموظف الحكومي محسوداً حين يتحدث باعتباره جزءاً من الشارع، وجزءاً من المناخ أو المنظومة التي ينتمي إليها، لكنني أتحدَّث هنا تحت سقف المناخ المدني، أي هذا الملتقى، وأشكر الدكتور بحر العلوم لأنه كفانا مؤونة الحديث في مطلع حديثه حين قال إننا لا نتحدث في الجزئيات ولا في التفاصيل وإنّما في العموم والاستراتيجيات.

لا أفشي سراً حين أقول إن طبقةً قليلةً بين المثقفين والنخب الأكاديمية والإبداعية في العراق صارت تتحدث في ما بينها وتقول إنها يائسة، ولعلّ الكثير منكم يستغربون أن يتحدّث جزءٌ من المنظومة الحكومية والمشهد السياسي بهذه اللغة، لكنّ البعض بدأ يفكر بالرحيل، ويجد مكانه خارج أسوار البلاد لكي يذهب إلى هناك تعبيراً عن هذا اليأس.

شكراً لسماحة السيد الحكيم على محاضرته التي كانت مليئةً بأبيات القصيد، وتعلمنا من الدرس النقدي أنّ بإمكان كل متلقى أن يحدد بيت القصيد الذي يراه مناسباً، وبيت القصيد الذي وجدته أنا في محاضرته القيمة هو أن الشيعة لا يستطيعون أن يحكموا العراق لوحدهم، وأعتذر عن الكلام بهذه التسميات، لكننا في الحقيقية لا نخجل من تسميتها كما هي الحال بالنسبة إلى الكيانات الأخرى، فليس المقصد أن يحكم العراق أحداً لوحده، وقد تتعارض هذه المقولة مع الذين تداخلوا قبلي من القضاة أو الأكاديميين أو غيرهم الذين طلبوا أن يحكم العراق وفق نظريةٍ قانونيةٍ مبرمجة، فالعراق ليس مصر ولا الهند، ولا ينبغي أن نقيس الموضوع وفق ما هو موجودٌ في تلك البلدان أيضاً، وقد اعتدنا أن نشهد في محاضرات السيد الحكيم أجواءً من الاسترخاء والهدوء والتأمل في قراءة الأفكار وفي الحديث.

واسمحوا لي، بعض الأخوة السياسيين، مع كامل الاحترام، أن أقول إنني شعرت من خلال هذه المداخلات أنّ عدوى سوق عكاظ الموجودة في البرلمان قد انتقلت إلى هذه القاعة من خلال هذه المناكفات السياسية، وأكرر اعتذاري لكنّ هذا ما شعرته وقد استمعت إلى الكثير من لغة التعيير والقذف وتخوين الآخر والشتم، وإذا كنا لا نستطيع أن نحتمل بعضنا، فكيف يمكننا أن نطالب الآخر بالتحمّل وأن نقدِّم صورةً مشرقة؟ أعتذر وأختم الحديث بسؤالين لسماحة السيد الحكيم.

سيدنا، وفقاً للرؤية التي قدمتموها والشروط أو الجوانب الخمسة التي تتوفر وطريقة القراءة السياسية للمشهد ومنظومة العلاقات الدولية والإقليمية، ما مدى إمكانية أن تحقق هذه الرؤية؟ وربما طرح غيري هذا السؤال بطريقةٍ مختلفة، لكن ما مدى إمكانية أن يتحقق هذا المشروع في الفترة القادمة؟

أما السؤال الآخر: إذا ما تحققت الإجابة على تحقيق هذا المشروع، هل ستجرى انتخاباتٌ برلمانيةٌ؟ إننا نسمع في أروقة النخب السياسية حديثاً

يقول إنه لا يروق للبعض إجراء الانتخابات البرلمانية القادمة في أوانها. أعتذر عن الإطالة وشكراً جزيلاً.

❖ **الأستاذ كاظم مفتن، رجل أعمال: سيبقى رئيس وزراء العراق ديكتاتوريًا ما دامت موارد النفط بيده**

السلام عليكم، من المفترض أن نعود إلى أسُس المشكلة. يتمتع العراق بموارد كثيرةٍ ولكن لماذا لا يتقدم؟ فهو يعاني مشكلةً حقيقية، وقد برزت ثلاث مكونات، وكان حكم العراق في السابق يتكون من عنصر معينٍ لكنه الآن بعد عام 2003 أصبح يتألف من عنصرٍ آخر. وبالتالي أمامنا حلَّان، إما الذهاب إلى الفيدرالية أو الذهاب إلى شراكة، (نموذج العام 2013)، وإنّ عدداً معيناً من الأشخاص الموجودين الآن على سدة الحكم يستطيعون أن يمثلوا هذه المكونات ويؤسّسو شراكةً حقيقية، ودعا السيد أطال الله في عمره إلى المائدة المستديرة، وهذه بوادر كلنا نرحب بها.

أما النقطة الثانية فتدور حول الحل الأساس لمشكلة الاقتصاد العراقي حيث إنّ موارد العراق كلها بيد رئيس الوزراء، قديماً وحديثاً، بغض النظر عن انتمائه، وسيتم انتخاب رئيس الوزراء القادم في عام 2014 فيصبح دكتاتوراً من دون شك، لكن ماذا يملك؟ إنّ كل أراضي العراق وموارد النفط والبنك المركزي تحت إمرته، فما العمل؟ تنصّ المادة 111 من الدستور على أنّ النفط العراقي ملكٌ للشعب العراقي في جميع الأقاليم والمحافظات، فلنؤسس شركة نفطٍ وطنيةٍ تتألف من 35 مليون سهم، يكون فيها لكل عراقيٍّ سهمٌ لتحويل الموارد العراقية إلى العراقيين جميعاً، ولنأخذ ضريبةً على ذلك بطريقةٍ أو بأخرى، فتنتقل الموارد من رئيس الوزراء ويصبح الموظف يدير شؤون الدولة العراقية.

النقطة الثانية هي أنّ كل أراضي العراق موزّعةٌ على الوزارات من الزراعة والنفط وغيرهما، ومن يأتي إلى العراق للاستثمار يهرب، وكما تفضل

سماحة السيد، يحتاج المستثمر إلى ألف توقيعٍ لكي يحصل على قطعة أرضٍ من أجل مشروعه. ما العمل؟ يجب علينا أن نشكّل لجنةً وطنيةً تملك أرض العراق، ولا يكون للحكومة العراقية دخلٌ فيها، وبالتالي حين يأتي المستثمر أو الشخص الذي يريد إنشاء مشروع، يحصل على قطعة الأرض التي يريد أن يُنشأ مشروعه فيها، سواءً كانت من المحافظات أو من الدولة المركزية. إذاً يمكننا حل الأزمة ولا يمكن لرئيس الوزراء القادم أن يصبح دكتاتوراً وشكراً جزيلاً.

القسم الثالث

التعقيبات

شكراً لكم سادتي الكرام على كل هذه الملاحظات القيمة والدقيقة والعميقة، وقد لا أوفّق في التعقيب على كل ما تفضلتم به، مراعاةً لحالكم وظروفكم، ولكن سأجيب باختصارٍ شديد.

◄ ليست لدينا أزمةٌ في تحديد هوية الدولة، بل الإشكالية في التطبيق

السؤال هو ألدينا أزمةٌ في هوية الدولة، أم لدينا مشكلةٌ في تطبيقات هذه الهوية وفي أداء التطبيق الذي اعترته العديد من الإشكاليات؟ هذه الهوية كانت واضحةً لدينا جميعاً من جهة التطبيق، ثم أراد واحدٌ أن يوسّعها، وآخر أن يضيّقها، وهذا أخذها شرقاً، وذاك غرباً. إذاً فالمشكلة تبدو مشكلة تطبيقٍ أكثر منها رؤيةً ونظرية. والدستور وضع قواعد وملامح الدولة كما في العديد من دساتير الدول العربية، ولا مشكلة لدينا بهذا الشأن، بل أقول إننا كلّما توغلنا في هذه التفاصيل الفلسفية وأجرينا مناقشات، ستظهر لنا أفكارٌ واحتمالات. نحن نعيش حياةً اجتماعيةً واقعيةً ومتحركة، كلما أوغلنا أكثر زادت المشكلة والفارق بيننا، وكلما أخذناها على انطباعاتها المعروفة منذ اليوم الأول،

واعتمدنا طريقاً منسجمةً باتجاه تطبيقاتٍ تعزز الثقة بين العراقيين، ستتلاشى هذه الهواجس من تلقاء نفسها. ويبقى كيف نزرع الثقة، وكيف نوجد طريقاً منسجماً، وهذا ما أشرنا إليه في الحديث.

◄ ليست الأزمة في وجود طوائف وقوميات بل، الأزمة في التنكر لهذا الواقع

هل الأزمة في طبيعة النظام السياسي الذي أشار إلى الواقع المذهبي الطائفي في العراق؟ شخصياً لا أعتقد أنّ الإشارة إلى وجود طوائف وقومياتٍ في العراق بحدِّ ذاته أزمة، بل أعتقد أنّ الأزمة تكمن في التنكر لهذه الحقيقة.

قال بعض أحبتنا "أرجو المعذرة شيعةً وسنّة" فأتسائل أهي سيّئةٌ أم خطيئة؟ لا، هذه حقيقة، مثلما أنّ السيد الحكيم وبحر العلوم وحضراتكم كلٌّ ينتمي إلى عشيرة، وكما أنّ لكلٍّ منّا اسمٌ يعتز به، ولكنه ينتمي إلى أسرته ضمن الوطنية العراقية، فإنّ انتماءاتنا المذهبية أو إلى العروبة، أو إلى الإسلام، أو إلى التشيع أو إلى التسنُّن، أو إلى القومية الكردية، هي تعبيرٌ عن الخصوصية وعن احترامها، وهذا لا يُعتبر سيئةً وإساءةً إلى الآخرين وتمييزاً بين المكونات، وهذا ما لخَّصة الإمام موسى الصدر رحمه الله عندما قال إنّ الطائفة نعمة، والطائفية نقمة، وتعدد الطوائف ظاهرةٌ صحيةٌ وصحيحة. لذا، فإنّ المجتمع العراقي، كما ينصّ الدستور، فيه المسلم والمسيحي والآشوري وغير ذلك، وكذلك فيه الشيعي والسني والعرب والكردي والتركماني، ولا أجد في ذلك ضرراً أو خللاً أو سبباً للتفريق بين العراقيين، بل هذه حقيقتنا، نلمس واقعنا كما هو من دون مواربة.

◄ نحن بحاجة إلى رجال دولة لبناء المشروع

مسألة حاجتنا إلى رجال دولةٍ مسألةٌ عميقةٌ جداً. نحن بحاجة إلى رجال

دولةٍ لا إلى رجال سلطة. وما أكثر رجال السلطة وما أسهل أن نحكم وما أصعب أن نصنع رجال حكم. يمكننا أن نجد أولئك في أيّ مكان، لكن رجال الدولة الذين يبنون مشروعاً هم من يصعُب الحصول عليهم، وهذا كلامٌ عميقٌ جداً وصحيح.

◄ القوى السياسية هي الازمة والحل

هذه القوى السياسية هي الأزمة وهي الحل. حينما نتكلم في المساحة السياسية نحن نتعامل مع إطرافٍ سياسية، من يكون سبباً في المشاكل هم السياسيون، ومن يعالج هم السياسيون، والنخب والكفاءات حينما تدخل إلى المشهد السياسي وتغدو طرفاً في المعادلة السياسية تصبح هي كذلك من السياسيين. كل ما هناك، مشكلةٌ في الطب، هناك مشكلة أطباء، وعندما تكون العمليات ناجحةً فهذا إنجاز أطباء، وشيءٌ طبيعيٌّ عندما نتكلم من ناحيةٍ صحيةٍ أن تكون شريحة الأطباء هي المعنية، وفي السياسة السياسيون، وفي الصناعة الصناعيون، وهذا ليس عيباً، نعم الأزمة سياسية من السياسيين، والحل أيضاً من السياسيين، إن كانوا الآن متلبسين في السياسة أو يتلبسون لاحقاً فهذه في الحقيقة يجب أن ننظر إليها، فلا نقسوا ونعمِّم ونَصِف كل السياسيين بأنهم (مو خوش أوادم) فهذا ليس صحيحاً، وكذلك كونهم كلهم أنبياء ليس صحيحاً،عندنا كذا وعندنا كذا، يجب أن ننظر إلى أنّ هذه الحياة تفرز، والمواقف تفرز، إلى آخره.

◄ لم نفقد الأمل بعراق موحد قويّ قادر على أن يحقق مصالح العراقيين

هل الحل في كونفدراليات؟ أعتقد أننا لم نصل إلى خط النهاية، ولم نفقد الأمل بعراقٍ موحدٍ قويٍّ قادرٍ على أن يحقق أمنيات وتمنيات ومصالح العراقيين جميعاً، وهذه قراءتي في اللحظة التي أتكلم بها.

ماهي أسباب الخرق الأمني؟ عندما تحدثت عن الواقع هل وضحت بيان الأسباب؟ نحن لسنا جامعةً ولا نتحدث في محاضرةٍ فلسفية، نحن نريد أن نرى هذه المشكلة ما هي وكيف حلها.

لذلك وقفنا عند وصف الواقع وقدمنا حلاً عملياً. لكن هل هذا هو الحل الأمثل؟ كلا، لكن المثالية في الحلول الأخرى أقوى مما هو عندنا. نحن نخوّل هؤلاء السياسيين، نقول لهم: اذهبوا واجلسوا في بيوتكم، قررنا بسم الله الرحمن الرحيم فلانٌ تعال أنت اصبح وزيراً.

هذا الذي نراه أكثر وأجدر وأمثل في أن يدير صوت الشعب، هذه تركيبةٌ سياسيةٌ وارتباطات، وهذا واقعٌ لا نستطيع التنكر له، ويوجد صندوق اقتراع وانتخاباتٌ وسياقاتٌ وآليات، فلا يمكن أن نَصِف واقعاً غير عملي، أعتقد أنَّ ما طرحته هو الشيء العملي الممكن التحقق ضمن سياقات الواقع الذي يتحرك الآن على الأرض، لكن هل هو الحل الأمثل؟ كلا ليس الأمثل بل هو الممكن.

◄ الإرهاب ليس قوياً، بل خططنا وادواتنا ضعيفة

أما بالنسبة إلى المشكلة الأمنية، فقد قدّمنا رؤيةً استراتيجيةً أمنية، وشرحنا أبعادها ونظرياتها، وقدّمنا للجهات المختصة منذ عدة سنواتٍ رؤيةً بهذا الشأن، وذكرنا فيها في أكثر من مناسبةٍ أنّنا نعتقد أنّ المنهج الذي يُدَار به الأمن غير مُجدٍ ولا يحقق النتائج، الإرهاب ليس قوياً بل أدواتنا وخططنا ضعيفة.

اليوم الحديث عن خمسة آلاف وسبعة آلاف إرهابيٍّ في كل العراق، ومليون عنصرٍ أمني، وشعبٍ انتخب هذه القوى، وجمهورٍ مساندٍ للعملية السياسية. وهذه القوى السياسية عريقةٌ ومقبولةٌ صوَّت لها شعبٌ ووقف معها إلى الآن. هذه القوى خيار الشعب وقد كشفت انتخابات مجالس المحافظات

في الساحة الوسطى والجنوبية ذلك، وأفرزت قوى التحالف الوطني، وكذلك القوى في المنطقة الغربية، فهي قوى عراقيةٌ نزلت بعدة قوائم، وقد حصدت الأصوات الأكبر في هذه العملية، وفي إقليم كردستان أظهرت نتائج البرلمان فوز قوى كردستانيةٍ معروفة تتنافس في ما بينها، لكن هي نفسها ذات القوى.

لذلك أعتقد أن المشكلة في الرؤية الأمنية. اليوم من ينظر إلى الأمن من زاويةٍ أمنيةٍ بحتةٍ يلاحظ وجود خطأ، توجد مشكلةٌ في الأبعاد السياسية، فقد أصبحت بغداد هادئةً لمدة شهرٍ بعد اجتماعٍ رمزيٍّ للقادة العراقيين، لماذا؟ ليس لأن هذه الأطراف لها يدٌ فتوقف الإرهاب، بل إنّ أجواء الوئام تغلق كل المنافذ على الجهات المتطرفة التي تسيء للعراقيين، الناس يريدون الحل والسلم والهدوء والاستقرار والتفاهم الداخلي والإقليمي.

هل نتمكن من منع الدولة الفلانية من التآمر بمجرد الاستمرار باتهامها؟ هذا لا يمنع التآمر بل قد يزيده في حال وجود تدخلات، الحل يكمن في حوار الداخل، علينا أن نتواصل ونكثّف الاتصالات من أجل حل المشكلة، السياسة فيها غضبٌ وليس فيها زعلٌ ومقاطعة، يمكن أن نتفاهم ونغضب ولكن لا يمكن أن نتقاطع، أنا ضدّ المقاطعة لأنّ فيها تضييعٌ لحقوق الشعب.

للمشكلة جانبٌ اقتصادي، فبعد حصول عمليةٍ إرهابيةٍ في مدينة الصدر قبل أيامٍ واستشهاد ستين شخصاً وجرح ثلاث مئة، ذُكر في الاعترافات أنّ أحد المشاركين في الجريمة الإرهابية تم إغراؤه بخمسمئة ألف دينار، هذا يعني أنه مستعدٌ لقتل مئات من الناس من أجل هذا المبلغ، لديه إذاً مشكلةٌ اقتصادية، لماذا لا نحلّ هذه المشكلة ونوفّر له حاجته؟

لدينا أزمةٌ ثقافية، آلافٌ من الإرهابيين الذين تورطوا في عملياتٍ إرهابيةٍ هم في السجون لسنين، علينا استثمار الوقت لإصلاحهم وإخضاعهم لبرامج تساهم في تغيير قناعاتهم، وإشعارهم بخطأ أعمالهم. لا يمكن أن نسمح للإرهابي والمتطرف بأن يؤثّر على الآخرين، علينا اكتشاف أوضاعهم

واختراقهم، لماذا الدولة الفلانية قادرةٌ على تحريكهم بالأموال؟ ماذا ينقصنا نحن؟ هل ينقصنا مالٌ أو عقولٌ أو خبرة؟

◄ فشل الخطط الأمنية

تنقصنا خطةٌ ورؤيةٌ للجانب السياسي والاقتصادي والثقافي، كما أنّ الاستراتيجية الأمنية المعتمدة خاطئة. في أيّ دول العالم توجد جيوشٌ ودباباتٌ وهمراتٌ وسيطراتٌ تقف لمواجهة العصابات؟ فهذه إسرائيل قد دخلت بجيوشها ودباباتها إلى لبنان، لكنها هُزمت ولم تستطع مواجهة المجاهدين. لا نستطيع أن نعالج الوضع بهذا العدد الكبير من السيطرات. إذا كانت كلّ سيطرةٍ أمنيةٍ تحتاج إلى معدل مئةٍ عنصرٍ أمني، فهذا يعني أنّ ألف سيطرةٍ ستستهلك 100,000 ألف جنديٍّ في الشوارع، إضافةً إلى عرقلة حركة المواطن وتنقله من مكانٍ إلى مكان، وللمفارقة تدخلون إلى بغداد من منافذها الثماني عشرة المعروفة ولا تلاحظون تشديداً أمنياً على المنافذ، لماذا لا يستعاض بالتشديد على المنافذ بقوةٍ بدل الاستعانة بمئة ألف عنصرٍ أمنيٍّ ووضع أجهزةٍ أمنيةٍ متطورةٍ فنترك الناس يتحركون بسهولةٍ بحيث نعوضها بمئة سيطرةٍ جوالة تفاجئ الإرهابي في أي لحظةٍ بدل أن يضع في حسابه السيطرات الثابتة؟

علينا تمشيط بغداد مرةً واحدةً وتطهيرها وتفتيشها، وإمساك المداخل بقوة. ويمكن كسب وإعادة 100,000 جنديٍّ إلى معسكراتٍ للتأهيل والتدريب فلا يُتركون في الشوارع في هذه الحالة، علينا تحويلهم إلى الحواضن لنجعل الإرهابيين يقلقون وليس العكس. وهذه السياسة الخاطئة لم تقتصر على بغداد، بل نراها تُطبَّق في كل المحافظات. علينا البحث عن خططٍ أمنيةٍ تُقلّل من الاحتكاك بالناس، فتوفّر أجهزةً ذات تقنياتٍ حديثةٍ مثل جهاز (جي بي اس)، سعره خمسة عشر دولاراً، يُستخدم في الناقلات والشاحنات لمعرفة حركتها المشبوهة من خلال غرفة عمليات مراقبةٍ رئيسية. هذه القضية ليست مستحيلةً

وصعبة، فنحن نملك عنها رؤيةً كاملةً وقدَّمناها، ومستعدون أن نقدّمها لمن يريد أن يطَّلع على التفاصيل، وبعضها منشور.

◄ الاتفاقات الثنائية اثبتت فشلها

ما الآليات لتحقيق الرؤية المطروحة؟ لقد بيّناها ضمن المتاح، لدينا انتخاباتٌ قادمة، وهذه فرصةٌ إذا تبارينا على برامج وذهبنا إلى فريقٍ منسجم توجد ثقةٌ واتفاقٌ بين أعضائه، أما الضمان فهو الشعب الذي يصوِّت وهذا ضمانٌ واقعيّ، لأنّ الأوراق والاتفاقات السرية لا تجدي نفعاً ولا تحقق نتائج، اليوم تعافينا من الطائفية السياسية.

نعم، اجتماع السياسيين وحده غير كافٍ، نحن نطالب بمنهجيةٍ مختلفة. لقد قلت اليوم: حتى الأزمات بيننا وبين غيرنا دوافعها سياسية، لذلك عندما نتكلم عن الحكم هناك أطرافٌ من الممكن أن تكون قريبةً جداً من الحكومة، وتختلف مع الشخص التنفيذي الأول في الانتماء المذهبي، وتوجد جهةٌ أو أشخاصٌ من الانتماء المذهبي أبعد لرئيس الوزراء من أطرافٍ سنيةٍ أو كردية. المشكلة تكمن بوجود رؤى مختلفةٍ وعندما تختلف تتقاطع، لذلك علينا الاتفاق على رؤيةٍ واحدةٍ جامعةٍ لكي نحل الكثير من المشاكل.

أحد الإخوة يقول إنه لم يلتقِ بي لأربع سنوات، عادةً نحن نعطي وقتاً طويلاً للقاءات، وليس من عادتي أن أتأخر كثيراً على أحدٍ يطلب موعداً، على كل حال، أنا اعتذر منكم أمام الإخوة، إذا كنتم طلبتم موعداً ولم أفِ به، ويشرّفني دائماً في أقرب فرصةٍ أن ألتقيكم.

◄ العراق منجم الطاقات والكفاءات

أنا لم أقُل إنّ لدينا أزمة كفاءات، فالعراق زاخرٌ بالكفاءات، تحدَّثت عن أزمة الإدارة الحديثة، لدينا أزمةٌ في المنهج. الأخ الكريم ناصرني، قال:

عندنا كفاءاتٌ من هذا النوع في الشركات العالمية، هذا صحيح، ولكن لم نستطِع أن نأتي بهم، كم منكم يعرف خبيراً في الإدارة الحديثة داخل العراق؟ سنرى أنّ العدد قليل، أقلّ من المهمة وحجمها، أما الكفاءات في مختلف المجالات، العراق يزخر بها، وأنا دائماً أذكر كلمة الأخضر الإبراهيمي عندما جاء إلى العراق وقال لأحد أصدقائه: ذهبت إلى أفغانستان بوصفي ممثلاً للأمم المتحدة، رأيت فيها مجاهدين وإلى ما هنالك، وصلت إلى تشكيل الحكومة، قلت يشترط في من يتعيّن وزيراً أن يكون حاصلاً على شهادة الدكتوراه، أتى كرزاي والفريق الذي معه واستحوذوا على الوزارات، أتيت إلى العراق ورأيت أزمةً ملحة، توافقٌ إسلاميٌ وائتلافٌ وطنيٌ وأكرادٌ فقلت كلّ من لديه دكتورٌ يمكن ترشيحه، رأيت أنّ كلّ حزبٍ وقائمةٍ صغيرةٍ أتيا بقائمةٍ من مئات الدكاترة، في مختلف الاختصاصات. فالعراق ليس أفغانستان، فهو منجم الطاقات والقدرات والكفاءات حتى لا يكون فهمٌ خاطئٌ لحديثي.

◄ الآفة في التوازن الحزبي وليس الوطني

البعض يرى الآفة في التوازن الوطني، كلّا، الآفة في التوازن السياسي والحزبي، التوازن الوطني وإشراك الجميع حقيقةٌ معمولٌ بها في كل مكان، فمثلاً في الدول الخليجية عند تشكيل الحكومة تُراعى فيها بعض القبائل، وتقدم القبيلة أفضل كفاءاتها. التوازن وطنيٌ وليس حزبياً أو فئوياً، هذا حسن، لماذا لا يكون في الوزارة سنيٌ أو شيعي؟ وكيف ذلك؟ أليسوا من الشعب وتمثيلهم جزءٌ من الواقع؟ لكن المشكلة عندنا تحولت إلى محاصصة الكتلة، فمن الوزير إلى الفراش يكون المعيّنون من حصة الكتلة، وبعد أربع سنوات يصير توازنٌ آخر ويجب استبدال مديرين بآخرين بناءاً على التوازن الجديد. هذه عمليةٌ خاطئةٌ ويجب عدم الخلط بين الأمرين.

◄ الجمع بين السياسة والتجارة خطأ

هناك من يمارس السياسة والتجارة، هذا خطأٌ ويسيء للسياسة وللتجارة معًا، يجب أن تُفرز هذه المهام وأن يعمل كل شخصٍ في مجال اختصاصه، فهذا هو الشيء الصحيح.

◄ الانتخابات تفرز الحلقة الوسطى

الحل يبدأ من الحلقة الوسطى، هذا كلامٌ جميل، ولكن كيف نأتي بالحلقة الوسطى؟ من خلال الطبقة السياسية. ومن الذي يمكنه إقناع السياسيين بذلك؟ الانتخابات جعلت الطبقة السياسية تفكر وتحسب ألف حساب، وتتجنب وضع أشخاصٍ غير كفوئين في الواجهة، وإلا سيرتدّ الأمر عليها، فالسلطة سيفٌ ذو حدين. لذلك بدأت بعض الأطراف، ونحن منهم، تعتمد وتبحث عن كفاءاتٍ تنسجم مع مشروعها، تأتي بها وتعطيها الدور وتضعها في الواجهة. ترون اليوم في مجالس المحافظات أناساً ممن صُنّفوا ووُضعوا من الكفاءات المستقلة لأن الطرف يريد لمشروعه النجاح ويريد اختيار أشخاصٍ قادرين على كسب رضا الشارع. نريد أشخاصاً يبيِّضون وجوهنا أمام الشارع وأمام الشعب، لذلك بدأت تتغير الأمور، لا تقلقوا كثيراً، فالحلقة الوسطى تأتي من خلال الطبقة السياسية.

إذا كانت الانتخابات غير ممكنةٍ فما هو البديل؟ الانتخابات يجب أن تتم ولا يمكن لأحدٍ أن يوقفها، وإذا كان فينا من يفكر بهذه الأفكار فالشعب سيثور في وجهه وسيقف في وجهه ومرجعياتنا ستقف في وجهه والرأي العام والوضع الإقليمي والوضع الدولي سيقفون في وجهه، ليس الأمر كذلك فالعراق ليس إقطاعيةً نتحكم فيها كيف نشاء.

◄ المطلوب هو الفريق القيادي القوي

البعض يرى أنّ الحسم والحلّ للإشكالات كافةً يكمن في اختيار القائد القوي. أنا أختلف مع هذا الكلام، فمشكلتنا في القائد الضرورة، نحن نريد الفريق القياديّ القوي. اقرأوا دستوركم في ما يخصّ رئاسة الوزراء مثالاً، كلّ الصلاحيات منحها لمجلس الوزراء، لذلك علينا اختيار وزراءٍ يتحملون المسؤولية، فيجب علينا أن نضع الوزير الصحيح الذي يستطيع أن يمثّل الطيف الذي يمثله للتعبير عن إرادته. على كل حالٍ نحن بحاجةٍ إلى الفريق القوي القائد وليس إلى الرجل القائد.

◄ نشعر بالرضا لنتائج انتخابات مجالس المحافظات

بعض الإخوة يتساءلون عن الثقافة التي تدفع إلى التصويت على البرامج، أقول: من جدَّ وجد. نحن نشعر بالرضا في انتخابات مجالس المحافظات، الكثير قالوا لنا (ذابين حيلكم) لطرح برامج ومبادرات في حين تحتاجون في العمل إلى تعرية الأخطاء وهتك الآخرين، رفضنا هذه الأساليب وكنّا مقتنعين بطرح برامج واضحةٍ لكل محافظة. ولا علاقة لنا بما فعل الآخرون. نشعر بالرضا بمقدار توجه الناس كخطوةٍ أولى بدون ضجيجٍ وعجيجٍ في البعد الإيجابي، ونحن غير راضين عن النتائج ولا نعتبر هذا إنجازاً أو انتصاراً، بل هذه خطوةٌ بالاتجاه الصحيح. فلنبدأ بتوسيع هذه القضية، وتبدأ قوى عديدةٌ عابرةٌ للمكونات المختلفة باعتماد هذا المنهج، فربما يأخذ مساحته بالتدريج، أنا أننا أعتقد يوماً بعد يومٍ نؤسس لسلوكٍ صحيحٍ في البناء الديمقراطي.

ثانياً، اليوم ليس لدينا نظامٌ رئاسيّ، بل لدينا نظامٌ برلماني، ونحتاج لبعضنا ولا أحد لديه حالة الانتصارات الكاسحة، فاليوم نتفق على برنامجٍ وننزله في الانتخابات ونلتزم به كقوى. ونحن اليوم بوصفنا سياسيين نُلزم أنفسنا، وغداً، الشعب أيضاً يتعلم ويُلزمنا بذلك.

نحتاج الى برنامج رقمي

نحتاج إلى برنامجٍ مركّز، أنا أطوّر الفكرة وأقول برنامجٌ رقمي، فعندما أدّعي بأننا قادرون على حلّ مشكلة الكهرباء، عليّ تقديم برنامجٍ تفصيلي، فيه شرحٌ تفصيليٌّ لذلك. نرفع شعار مكافحة الفساد والمفسدين، ومن غير المقنع أنْ تُطرَح أرقامٌ تفصيليةٌ رقميةٌ لشرح البرنامج، وعلى الناس تقييم جدّية وواقعية تلك البرامج.

اعتماد البناء المؤسساتي

أما لماذا يصدر رئيس المجلس الأعلى بياناً يرشح فيه شخصاً عن كتلة المواطن في فلان محافظة ولا يعطي دوراً لأبناء المحافظة؟ ليس أول الدواء الكيّ، بل هو آخر الدواء، ونحن صبورون جداً على رجالنا والآخرين حينما استنفذنا كلّ الوسائل التي تتصورونها. نحن نعتمد البناء المؤسسي ونعطي للمحافظات دوراً كبيراً في داخل أوضاعنا السيادية والسياسية، وسّعنا الصلاحيات، ولدينا مؤسساتٌ تعمل في المحافظات، في جزءٍ من هذه الأمور نحن نأخذ الحق من أنفسنا من أجل أن لا نفرض عليهم، وهذا مثبتٌ في نظامنا الداخلي، والرأي الأخير لكم. وفي بعض المساحات بعدٌ وطنيٌّ وتأثيراتٌ وطنية، نقول إنّ القرار النهائي للمركز، ولكن بمشورتكم، ونحاول أن نتوافق معكم، بناؤنا مبنيٌّ على الإقناع والحديث، ولا نحصل أحياناً على المساحات الكافية لمؤسساتنا ولجاننا العاملة في المحافظات.

قانون الاحزاب يوفر الضمانات

في ما يتعلق بالفساد الإداري ودور الأحزاب في وضع اليد على مشاريع خدميةٍ من مقاولين في وزارات، نحن نسمع بهذه الظواهر ولا يمكننا الدفاع عنها. أعتقد أنّ جزءاً من المشكلة نتحملها نحن بوصفنا قوى سياسية، ويجب

أن نعتمد الوسائل الصحيحة، وجزءٌ من المشكلة يتحملها النظام. لدى الجهات السياسية نفقات، كيف تحصل على نفقاتها؟ قانونٌ صحيحٌ للأحزاب يوفر ضماناتٍ ودعماً حقيقياً، ويقطع التدخل الخارجي والإقليمي، ويقطع الاتصال بالوسائل غير المشروعة، يقطع الكثير من الأمور، وفي البرنامج الذي نقدمه إشاراتٌ واضحةٌ لإجراءاتٍ تمنع مثل هذه السلوكيات.

علينا انصاف الواقع

يقول البعض إنّ أزمة المحاصصة بدأت منذ البداية. اليوم نحاول محاكمة مجلس الحكم. يا إخوان، لا يمكننا أن نجلس عام 2013 ونصدر أحكاماً جاهزةً لعام 2003، فلنعد إلى بيئة وأجواء عام 2003، والهواجس والمخاوف والأخطار والجراح العميقة، سنرى حينها أنّ الكثير مما اتُخِذ مُسَوَّغٌ وصحيح. أنا لم أكن طرفاً في القضايا السياسية في تلك المرحلة، ولكن فلننصف أولئك الذين وقفوا في تلك الظروف الصعبة وحققوا إنجازاً مهماً، وأوصلونا إلى ما نحن عليه اليوم، فالكثير من هذه الإجراءات كانت مسوَّغةً في حينها، واليوم استغنَينا عن ذلك، هذا دليل صحوة، ودليل تطورٍ وتقدّمٍ وانتقالٍ من حالةٍ إلى حالةٍ أخرى.

لا نستطيع القفز على الحقائق

حضور المكونات، لماذا لم نَقُل جميع المكونات؟ قلنا إذا لم تحضر المكونات الأساسية مع هذه الإشكاليات ومع هذه الحساسيات تجاه الحزب الواحد ليحكم القضية، يأتيني حزب، لا أقول من ثماني عشرة محافظة، أقول من ستة عشر محافظة، لديه نوابٌ بمقدارٍ ما، كل المكونات تشعر أنها ممثلةٌ بهذا الحزب، ساهم هذا الحزب في وصولنا إلى هذه المرحلة، مع الوقت من الممكن أن نعود بالتدريج إلى هذه المعايير الديمقراطية المعمول بها في أماكن أخرى، في واقعنا الفعلي لا نستطيع القفز إلى الحقائق، هذا هو الواقع يصف

نفسه ويفرض نفسه علينا، يجب أن نُطمئن الجميع لنتمكن من النجاح، بدون ذلك ستكون لدينا الكثير من الإشكاليات.

◄ متفائل باتساع دائرة الحوار

ما مدى إمكانية تحقق هذا المشروع؟ شخصياً أنا متفائل، ويوماً بعد يوم يزيد تفاؤلي، وكلما توسّعت دائرة الحوار مع الأطراف، نجد تقبلاً متزايداً لهذا المشروع، ولكن لا نريد أن نقفز في الزمان والمكان والحقائق والوقائع، علينا أن نبذل جهودنا، وشخصياً أنا متفائلٌ في إمكانية تحقيق هذا المشروع.

◄ الشراكة الوطنية بعد التغيير

وبعد عام 2003 حكم مكوّنٌ معيّن، لا يوجد عندنا مكوّنٌ معيّنٌ يحكم، توجد شراكةٌ وطنية، بعد عام 2003 إلى اليوم يوجد مستوى من المشاركة في القرار، نعم هناك كلامٌ حول مستوى المشاركة والحكم، كانت التوزيعة جيدة المشاركة في القرار.

◄ تمليك النفط للشعب

توجد ملاحظات، وبعضها جدّيّ. لا أرى أنّ موارد العراق تحت إمرة رئيس الوزراء، فهذا كلامٌ غير دقيق، أما تمليك النفط للشعب، فنحن نحمل هذه النظرية، والنص الدستوري يقول إنّ النفط ملكٌ للشعب العراقي، فيجب أن تُملّكَ الثروة للشعب، ثم نأخذ منه ضرائب 85 في المئة، الباقي محسوب، يصبح لكل مواطنٍ 50 دولار، إذاً العائلة المؤلفة من سبعة أو ثمانية أفراد يصبح لديها 500 ألف دينار، هذا فوق حد الفقر، ولا يوجد لدينا فقيرٌ بالمعنى الأممي والمصطلحات الدولية. ولكن نحن نكفل له حد الفقر.

هذا هو الإنفاق الصحيح، يعني هذه الأموال عندما تُوزَّع بهذه الطريقة

ستُنعش الاقتصاد وتتحرك العجلة الاقتصادية، وتُحلُّ مشاكل الناس، هذا أفضل من أن تضيع وتُسرق، و85 في المئة ترجع للحكومة، ترجع على شكل ضرائب، فمثلاً المواطن في أميركا يقف ويحاسب المسؤولين باعتباره يدفع الضرائب. أما أن يُوزَّع المال على الشعب بشكل مكرماتٍ وصدقات، هذه كلها مفاهيمٌ يجب أن تتغير. هناك شعبٌ مالكٌ لهذه الثروة، وكون الموظفين العاملين في مستوياتٍ مختلفةٍ من الإدارة خوَّله أن يخدموه، ولا تعرفون تأثير هذا المنطق من الناحية الثقافية.

أيضاً، النتائج المترتبة عليه سوف تُغيّر وتُنظّم طبيعة العلاقة بين الشعب وبين من يخدم الشعب في مواقع مختلفةٍ من المسؤولية، نحن نؤمن بهذه الرؤية ولدينا دراساتٌ اقتصاديةٌ كاملةٌ تعتمد على رؤى دوليةٍ ليست فرديةً أو بدعة، ويمكن الدفاع عنها بشكلٍ كامل، وإن شاء الله سنقوم ببعض الورشات في هذا الأطار، وننشر هذه الفكرة بشكلٍ أفضل. أما ملكية الأرض، ليست لدينا فقط مشكلةٌ مع المستثمر، فنحن نتوارث مزارعنا منذ 200 سنة، ونزرعها وهي ليست ملكنا، ونخرج منها عند انتهاء العقد، كلّ هذه الأمور تحتاج إلى رؤيةٍ شاملةٍ في كيفية التعاطي معها، فهذا ملفٌ شائكٌ ومعقد.

أعتذر عن الإطالة وشكراً لكم.